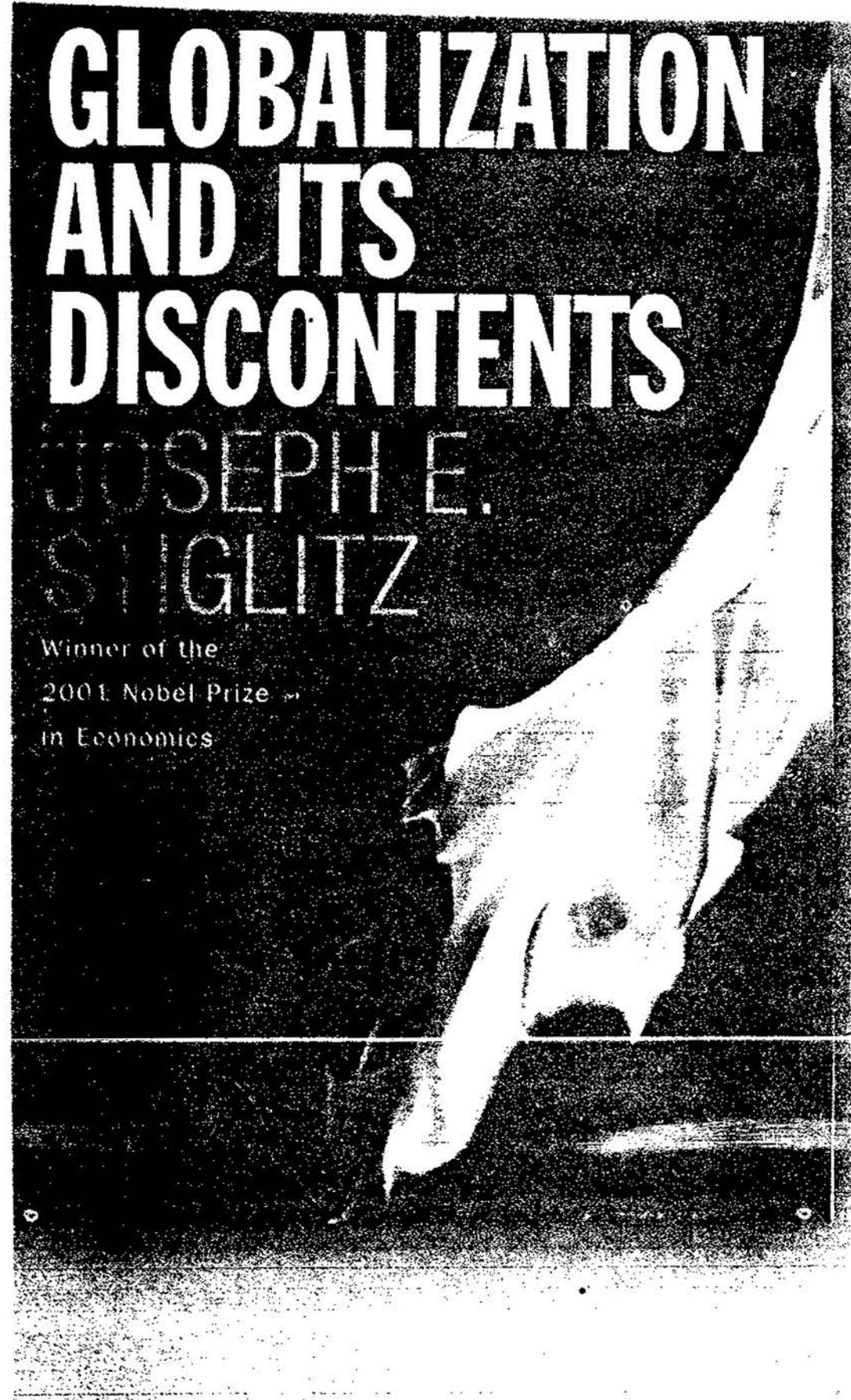




المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات

التاريخ: ديسمبر ٢٠٠٢



العولمة ومبررات رفضها

وزارة الاعلام
الهيئة العامة للاستعلامات

عرض كتاب العولمة ومبررات رفضها

عنوان الكتاب: العولمة ومبررات رفضها.

اسم المؤلف: جوزيف إي ستيجليتز.

اسم الناشر: دبليو دبليو نورثن - نيويورك.

تاريخ النشر: ٢٠٠٢ .

نبذة عن المؤلف:

أكاديمي وباحث اقتصادي، عمل
مستشاراً اقتصادياً للإدارة الأمريكية في عام
١٩٩٢، ثم انتقل للعمل في البنك الدولي

في عام ١٩٩٧ كخبير اقتصادي، ونائباً
لرئيس البنك لمدة ثلاث سنوات، وحصل
على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠٠١.

العرض العام

الدولية الرئيسية الثلاث المسؤولة عن إدارة العولمة، ومع صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومن ثم فإن الكاتب يكشف العديد من الحقائق عما كان يدور في هذه المنظمات الدولية في تعاملاتها مع الدول النامية. والكتاب لم يقف عند حد الكشف عن إخفاقات العولمة وتحليل أسبابها بل يتعدى ذلك إلى تقديم رؤية وتصور علمي عملي متكامل لكيفية إعادة توجيه العولمة وإصلاحها حتى تؤتي ثمارها الطيبة للعالم أجمع.

يقع الكتاب في تسعة فصول وتمهيد. ويتميز بتسلسل أفكاره - وإن كان يعيبه في بعض الأحيان تداخلها - حيث يبدأ بالحديث عن العهود التي قطعتها المنظمات الدولية الرئيسية التي تدير العولمة (الصندوق والبنوك الدولية ومنظمة التجارة العالمية) على نفسها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الدولي والتنمية والرخاء للعالم. وتمثل هذه العهود الأهداف الرئيسية التي تم من أجلها إنشاء هذه المؤسسات، كما تمثل ما تعهدت به هذه المؤسسات في وقت لاحق من

بانت قضية العولمة القضية الرئيسية التي تطفئ على العديد من الكتابات والمناقشات على المستويات المحلية والعالمية. فالعولمة هي الظاهرة التي تشكل النظام العالمي اليوم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتطبعه بطابعها. وهناك جدل كبير دائر بشأن مزايا العولمة ومساوئها بين الدول النامية والمتقدمة. فبينما تدفع الدول النامية بأن العولمة يكتنفها العديد من السلبيات التي تشكل خطراً يهددها، فإن الدول المتقدمة ترى أن العولمة في صالح وخير العالم أجمع وليس الدول المتقدمة فحسب. ومن هنا يأتي أهمية هذا الكتاب الذي يكشف عن حقيقة العولمة ومساوئها والإصلاحات الضرورية لها لتحقيق الخير والنفع لجميع دول العالم، وتزايد أهمية هذا الكتاب بشكل كبير في ضوء أن مؤلفه من معسكر الدول المتقدمة وليس شخصاً عادياً، بل إنه خبير اقتصادي دولي حائز على جائزة نوبل العالمية في الاقتصاد في العام الماضي، كما عمل مستشاراً اقتصادياً للإدارة الأمريكية، وعمل في البنك الدولي أحد المنظمات

التي نفذت سياسات الصندوق تماماً تصاعدت فيها الأزمة مثل أندونيسيا التي لم تشهد تحسناً إلا بعد فترة أطول ومعدلات أقل مما حدث للدول التي لم تلتزم بتطبيق هذه السياسات مثل ماليزيا.

ثم يؤكد الكاتب هذه الحقيقة بالواقع الذي شهدته روسيا منذ الشروع في التحول نحو الأخذ بنظام السوق حيث تراجع الإنتاج فيها وزادت معدلات البطالة والفقر عما كان عليه حالها قبل انهيار الشيوعية، ويوضح الكاتب أن أسباب حدوث ذلك هو سلوك المسؤولين الفاسدين في روسيا الذين طبقوا سياسات الصندوق حرفياً دون مراعاة الأبعاد المختلفة، هؤلاء المسؤولون الذين نهبوا العديد من الأموال وطبقوا أساليب ديكتاتورية في التحول نحو الأخذ بنظام السوق، ولقد حظوا بدعم الغرب بسبب التخوف من الارتداد إلى الشيوعية.

ثم ينتقل الكاتب إلى الحديث عن عدم عدالة الدول المتقدمة في تطبيق قوانين التجارة مثل الولايات المتحدة عن طريق فرض العديد من رسوم الإغراق على وارداتها من الألومنيوم واليورانيوم الروسي

تعهذات لتوسيع حدود أدوار العولمة الموضوعية لها في الأصل. ويذكر الكاتب أن هذه المؤسسات فشلت في الوفاء بهذه التعهدات جميعها، وأن الأزمة الآسيوية التي تفاقمت عام ١٩٩٧ وما تبعها من أزمة الاقتصاد الروسي عام ١٩٩٨ (بعد ٦ سنوات من البدء في عملية تحول نحو اقتصاديات السوق بدعم من هذه المؤسسات)، ثم إن تباطؤ الاقتصاد العالمي وازدياد الأزمات والمشاكل الاقتصادية يؤكد على إشفاق هذه المؤسسات الدولية.

ثم ينتقل الكاتب إلى الحديث عن ضرورة عدم فرض استراتيجيات معينة من قبل صندوق النقد الدولي على الدول التي تقوم بعملية إصلاح اقتصادها والانتقال به نحو نظام السوق حيث أن لكل دولة ظروفها وأولوياتها، كما أنه من الضروري عند الانتقال نحو نظام السوق أن يتم ذلك بشكل متدرج ومتتابع، وأيضاً هناك عوامل اجتماعية وسياسية ينبغي على صندوق النقد أن يضعها في الاعتبار عند مطالبة الدول التي يدعمها بتطبيق سياساته. ويعلل الكاتب ذلك مستشهداً بالأزمة الآسيوية، وبأن الدول

مما يشكل - واقعياً - فرض حماية لصالح المنتجات المحلية الأمريكية والقضاء على قواعد المنافسة التي تعد أحد العناصر الأساسية لاقتصاديات السوق.

ثم يتطرق الكاتب إلى الحديث عن السبيل الأفضل نحو الأخذ بنظام السوق حيث يستشهد بالنموذج الصيني الذي يعد رائداً في هذا المضمار، والذي يقوم بالانتقال نحو نظام السوق بهدوء وتدرج دون أن يحدث أية آثار جانبية، بل يشهد الاقتصاد الصيني استقراراً ونموً متزايداً.

ثم يتحدث الكاتب عن الأجندة البديلة التي يطرحها صندوق النقد الدولي لمعالجة أخطائه التي أفضت إلى الإخفاقات الواضحة.

وفي النهاية يتحدث عن رؤية متكاملة للطريق المستقبلي للعولمة والمؤسسات

الدولية القائمة على إداراتها ويقترح العديد من الإصلاحات التي من الضروري القيام بها لتلافي حدوث إخفاقات في المستقبل. وتستند هذه الرؤية إلى تحليلات اقتصادية دقيقة للدول التي أخفقت والدول التي نجحت للخروج بالعبر والدروس لإعادة توجيه مسار العولمة بما يحقق الخير للبشرية جمعاء.

وأخيراً، فإن هذا الكتاب يعد تحليلاً اقتصادياً رائعاً من جانب خبير وعالم اقتصادي كبير مما يجعل ما كشفه من حقائق عن العولمة والمؤسسات الدولية التي تشرف عليها وما يكتنفها من سلبيات شهادة حقيقية توثيقية من خبير شارك في الأحداث لينطبق عليه القول: "وشهد شاهد من أهلها".

العرض التفصيلي

الدول المتقدمة، حتى أن سياسيين محافظين مثل الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" أعرب عن قلقه من أن العولمة لا تحسن مستوى معيشة من هم في أمس الحاجة لجنى فوائدها الموعودة.

لماذا أصبحت العولمة تلك القوة التي قدمت الكثير جداً من المنافع محل خلاف وجدل؟ لقد فتحت العولمة الطريق أمام التجارة الدولية التي ساعدت العديد من الدول في النمو بسرعة هائلة جداً تفوق أية طريقة أخرى كان يمكن أن تسلكها هذه الدول.. فالتجارة الدولية تسهم في التنمية الاقتصادية عندما تؤدي صادرات الدولة إلى إحداث نمو اقتصادي لها. فالنمو الذي أساسه التصدير كان وسيلة السياسة الصناعية التي أسهمت في إثراء الكثيرين في آسيا وجعلت الملايين من الأفراد فيها في أحسن حال.

وبسبب العولمة فإن العديد من الأفراد في أنحاء العالم يعيشون الآن لمعدلات عمرية أعلى مما سبق وفي ظل مستويات معيشية أفضل بكثير، كما قللت العولمة من الإحساس بالعزلة في العديد من الدول

عند إنشاء المنظمات

الاقتصادية بعمقها

لقد شكلت الاحتجاجات - التي وقعت أثناء اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل بالولايات المتحدة عام ١٩٩٩ - صدمة، ومنذ ذلك الحين وهذا الاتجاه يتنامى بقوة، والغضب الشديد ينتشر، فلقد أصبحت مشاهد الصراع والاضطراب بالفعل أمراً مألوف الحدوث أثناء الاجتماعات الهامة لصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية. وكان وفاة أحد المستجيبين في جنوة عام ٢٠٠١ مجرد البداية لما قد يقع من إصابات بشرية أثناء الحرب ضد العولمة.

إن المظاهرات والاحتجاجات ضد سياسات وأداء مؤسسات العولمة ليست أمراً جديداً، ذلك أنه لعقود من الزمن والناس في الدول النامية تتظاهر عندما يفرض على دولهم تطبيق برامج تقشف، اتضح أنها أكثر من قاسية، غير أن احتجاجاتهم لم تجد أذاناً صاغية لها في الغرب. أما الجديد الآن فهو أن موجة الاحتجاجات الحالية تحدث في

جديدة والدخول إلى أسواق جديدة وإقامة صناعات جديدة، ومسيرة العولمة تقودها شركات دولية لا تنقل فقط رؤوس الأموال والسلع عبر حدود الدول بل أيضاً التكنولوجيا. وقد أسهمت العولمة أيضاً في إعادة تركيز الانتباه إلى مؤسسات دولية أنشئت منذ زمن طويل وهى الأمم المتحدة التى تسعى إلى حفظ السلام العالمى ومنظمة العمل الدولية التى أنشئت فى الأصل عام ١٩١٩ والتى يتركز نشاطها عبر أنحاء العالم حول شعار "عمل محترم"، وأيضاً هناك منظمة الصحة العالمية والتى يتركز اهتمامها حول تحسين الظروف الصحية فى الدول النامية.

ويلقى العديد من جوانب هذه العولمة ترحيباً فى كل مكان حيث لا يوجد أحد يريد أن يرى أطفاله يموتون فى وقت يكون فيه المعرفة والدواء أموراً متاحة فى أماكن أخرى بالعالم، غير أن الجوانب الاقتصادية للعولمة هى التى أصبحت محل خلاف حيث أن المؤسسات الدولية هى التى وضعت القواعد الاقتصادية والتى طرحت أموراً مثل حرية أسواق رأس المال مما يعنى إلغاء

النامية ووفرت للكثير من الأفراد الاتصال الجيد بالمعرفة بشكل يفوق إمكانية الأغنياء فى أى دولة منذ قرن مضى. والاحتجاجات التى تقع ضد العولمة نفسها هى نتاج لهذه الاتصالات التى وفرتها العولمة. فالاتصالات بين النشاط فى مختلف أنحاء العالم وبخاصة الاتصالات عبر الإنترنت قد أحدثت ضغطاً على معاهدة الألغام الدولية على الرغم من معارضة العديد من الدول القوية لذلك. وبشكل مشابه فإن الضغط العام الذى تم تنظيمه بشكل جيد قد أرغم المجتمع الدولى على إسقاط ديون بعض الدول الأكثر فقراً فى العالم، وحتى عندما يكون هناك جوانب سلبية للعولمة فإنها غالباً ما تكون مزايا. من جهة أخرى فعلى الرغم من الأضرار التى قد تلحق بمنتجى الألبان فى الولايات المتحدة عندما فُتح باب الاستيراد فيها لألبان جاسايكا فإن الأطفال الفقراء أمكنهم الحصول على اللبن بأسعار أقل ثمناً، وأيضاً فإن الشركات الأجنبية قد تضرر المشروعات الوطنية التى تتمتع بحماية الدولة، ولكن هذه الشركات الأجنبية يمكنها أيضاً أن تؤدي إلى ظهور وسائل تكنولوجية

القوانين والنظم في العديد من الدول النامية، تلك القوانين التي وضعت من أجل ضبط تدفقات الأموال السريعة إلى الداخل من خارج الدولة.

ولإدراك الخطأ الذي حدث، فإنه من المهم أن تنظر إلى المؤسسات الثلاث الرئيسية التي تحكم العولمة وهي: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وهناك أيضاً مجموعة من المؤسسات الأخرى التي تلعب دوراً في النظام الاقتصادي الدولي، وهي العديد من البنوك الإقليمية وعددًا كبيراً من منظمات الأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وهذه المنظمات غالباً ما يكون لها رؤى مختلفة بشكل ملحوظ عن رؤى صندوق النقد والبنك الدوليين. فعلى سبيل المثال، منظمة العمل الدولية أعربت عن قلقها من أن صندوق النقد الدولي يعطي القليل جداً من الاهتمام بحقوق العمال.

ولكن الكاتب يذكر أنه سيركز في هذا الكتاب - بشكل كبير - على صندوق النقد والبنك الدوليين باعتبار أنهما كانا في مركز

وقلب القضايا والأحداث الاقتصادية الكبرى عبر العقدين الماضيين. هذا وقد تأسس كل من صندوق النقد والبنك الدوليين أثناء الحرب العالمية الثانية كنتيجة للمؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة في مدينة "بريتون وودز" بالولايات المتحدة عام ١٩٤٤ كجزء من الجهود المركزة لتمويل إعادة بناء أوروبا عقب الدمار الذي لحق بها في هذه الحرب ولإنقاذ العالم من احتمالات تعرضه لكساد في المستقبل.

والاسم الدقيق للبنك الدولي هو البنك الدولي للتعمير والتنمية مما يعكس مهمته الأصلية. أما المهمة الأكثر صعوبة والخاصة بالحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي فقد أوكلت إلى صندوق النقد الدولي، ذلك أنه كان يسيطر على فكر المجتمعين في بريتون وودز الكساد العالمي في الثلاثينات ولذلك كان صندوق النقد الدولي مسؤولاً عن منع حدوث كساد اقتصادي عالمي مرة أخرى. وعبر السنين بعد إنشاء الصندوق، فإنه قد شهد تغيراً ملحوظاً، فالصندوق الذي تم تأسيسه على اعتقاد بأن نظام السوق غالباً ما يعمل بشكل سيء أصبح الآن مؤيداً لمبدأ

سيادة نظام السوق. والصندوق الذي أنشئ على أساس أن هناك حاجة لضغط دولي على الدول لتطبيق سياسات اقتصادية أكثر توسعاً مثل زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب والحد من معدلات الفائدة من أجل تنشيط الاقتصاد، أصبح هذا الصندوق اليوم يقوم بتقديم الأموال للدول في حالة واحدة، إذا كانت سياستها تقوم على تخفيض العجز وزيادة الضرائب ومعدلات الفائدة وهي السياسات التي تؤدي إلى انكماش الاقتصاد. نشد شهدت هذه المؤسسات الدولية أكبر تغيير لها في الثمانينات عندما دعا كل من رونالد ريغان (الرئيس الأمريكي حينذاك) ومارجريت تاتشر (رئيسة وزراء بريطانيا في ذلك الوقت) إلى انتهاج أيديولوجية حرية السوق في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا.

وحينذاك أصبح كل من صندوق النقد والبنك الدولي مؤسسة تحمل رسالة جديدة من خلال هذه الأفكار التي فرضت على الدول الفقيرة التي غالباً ما تكون في أمس الحاجة إلى قروض ومنح. ولقد كانت وزارات مالية هذه الدول على استعداد

للتغيير عند الضرورة للحصول على الأموال والمساعدات وذلك على الرغم من الشكوك التي انتابت غالبية مسئولى حكومات هذه الدول وشتوبها نحو القيام بذلك. وعلى الرغم من أن كل من هاتين المؤسستين كانت لهما مهامها الخاصة إلا أنها في هذا الوقت أصبحت مهامهما متداخلتين. ذلك أنه في الثمانينات تجاوز البنك الدولي عمليات إقراض مشروعات مثل الطرق والسدود إلى تقديم دعم كبير في صورة قروض للإصلاح الهيكلي. ولكن ذلك كان يتم بموافقة صندوق النقد الدولي الذي كان يفرض شروطه على الدول المقترضة. ولقد كان من المفترض أن يركز صندوق النقد الدولي على معالجة الأزمات، غير أن الدول النامية كانت دائماً في أمس الحاجة إلى الأموال مما جعله يشكل جزءاً هاماً في حياة معظم الدول النامية.

ولقد توسعت نشاطات صندوق النقد الدولي عقب انهيار سور برلين حيث قاد عملية التحول إلى اقتصاد السوق في الاتحاد السوفيتي السابق والدول الشيوعية في أوروبا. ولكن إرادة مجموعة الدول

الحرب العالمية الثانية وثلثي قرن على الكساد العالمي الكبير (فى أوائل الثلاثينات) ذلك أنه على الرغم من ظهور منظمة التجارة العالمية غير أن عملها كان مختلفاً عن عمل صندوق النقد والبنك الدوليين بشكل ملحوظ، فهي لا تضع قواعد ولكنها توفر منتدى تتم فيه المفاوضات التجارية وتضمن أن الاتفاقيات الناجمة عنها يتم الالتزام بها .

ومن الصعب على مؤسسة منخفضة الحجم مثل صندوق النقد الدولي أن تعرف الكثير عن اقتصاد أية دولة فى العالم . وهنا يذكر الكاتب أن البعض من أفضل الخبراء الاقتصاديين فى الصندوق قد أوكل لهم العمل بشأن الولايات المتحدة عندما كان الكاتب يتولى رئاسة مجلس المستشارين الاقتصاديين ، وأنه شعر بأن محدودية فهم هؤلاء الخبراء بالاقتصاد الأمريكى قد أدت إلى إصدارهم توصيات خاطئة بشأن الولايات المتحدة ومن حسن الحظ أن البنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى لم يلتفت إلى هذه التوصيات، ولكن دولا أخرى لا يمكنها فعل ذلك بهذه السهولة.

الصناعية السبع الكبرى هى التى كانت تحرك عمل صندوق النقد والبنك الدوليين . وبعد نصف قرن من العمل فقد بات من الواضح أن صندوق النقد الدولي قد أخفق فى مهمته حيث لم يقم بما كان يفترض القيام به من توفير الأموال للدول التى تمر بركود اقتصادى عالمى لكى تتمكن من استعادة نشاطها . وبذلك فشل صندوق النقد فى مهمته الأصلية فى توفير الاستقرار الاقتصادى العالمى ، كما أنه لم ينجح حتى فى القيام بالمهام الجديدة التى تعهد بها مثل قيادة عملية التحول فى الدول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق .

وكانت اتفاقية "بريستن وودز" قد دعت إلى إقامة منظمة اقتصادية ثالثة لتحكم العلاقات التجارية العالمية مثلما يتولى صندوق النقد العلاقات المالية الدولية . وعلى الرغم من أن اتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية) قد نجحت فى تخفيض التعريفات الجمركية بين الدول بشكل كبير ، إلا أنه كان من الصعب التوصل إلى اتفاق نهائى ولا حتى عام ١٩٩٥ ، بعد مرور نصف قرن على نهاية

ويتمتع صندوق النقد إلى الأخذ بمنهج "مقاس واحد يصلح للجميع". ومشاكل هذا النهج تصبح حادة على وجه الخصوص عندما يتم مواجهة تحديات اقتصادية الدول النامية في حالة تحولها نحو نظام السوق. ولكن حتى لو تم تدريب خبراء صندوق النقد بشكل جيد ليتلاءم مع مشاكل الدول النامية، فإنه من المستبعد أن تفلح مهمة خبير صندوق النقد التي تستغرق ثلاثة أسابيع في عاصمة الدولة النامية (المستهدف دعمها) في وضع سياسات ملائمة لهذه الدول. فهذه السياسات ستوضع بشكل جيد غالباً على أيدي خبراء اقتصاديين ممتازين من الذين حصلوا على درجات عليا في التعليم والمتواجدين بالفعل في هذه الدول، وهم على دراية عميقة بأحوالها، ويعملون بشكل يومي على حل مشاكلها. أما الخبراء الخارجيين فيمكن أن يلعبوا دوراً في المساهمة بخبراتهم في دول أخرى وفي طرح وتقديم التفسيرات المختلفة.

غير أن صندوق النقد لا يولي اهتماماً خاصاً بالاستماع إلى أفكار الدول المتعاملة معه بشأن هذه الموضوعات مثل استراتيجية

التنمية والتشفير المالي. وغالباً ما تعطى طريقة تعامل الصندوق مع الدول النامية الشعور بأنه حاكم مستعمر. ولقد أدى عدم التوازن في القوة بين الصندوق والدول المتعاملة معه إلى إيجاد حالة من التوتر بين الطرفين، كما أن أسلوب الصندوق في المفاوضات زاد من صعوبة الموقف. كما أن الشروط القاسية التي يفرضها الصندوق لمنح القروض قد تحول القرض إلى أداة سياسية. فإذا أراد الصندوق من دولة أن تحرر أسواقها المالية، فإنه - على سبيل المثال - قد يقوم بتقديم القروض في صورة أقساط ويتم دفع الأقساط وفقاً لقيام الدولة باتخاذ خطوات فعلية نحو التحرير. ويرى الكاتب أن هذه الضغوط التي يستخدمها الصندوق هي فكرة سيئة وأنه لا يوجد ما يؤكد بشكل كبير أنها تؤدي إلى سياسة اقتصادية سليمة، بل إن هذه الضغوط تقضي إلى آثار سياسية عكسية، بسبب الاستياء والسخط الذي يعم الدول التي تنفذ شروط تفرض عليها. ولكن البعض يدافع عن هذه السياسة بالدفع بأن أي بنك يفرض شروطاً، على المقترضين ليضمن سداد القروض.

حرية الدولة في اختيار الاستراتيجية المناسبة لها :

عانت حكومات أمريكا اللاتينية في الثمانينات من عجز كبير في ميزانياتها، ولقد كانت الخسائر التي حققتها المشروعات الحكومية سبباً في هذا العجز، وستكون معظم الحكومات في وضع أفضل في ظل حكومات تركز على تقديم الخدمات العامة الأساسية بدلاً من إدارة مشروعات ستحقق عائدات أفضل في ظل إدارة القطاع الخاص لها ، لذلك فإن الخصخصة غالباً ما تكون عملية صائبة .

وعند تحرير التجارة بما يعنيه من تخفيض التعريفات وإلغاء الإجراءات الحمائية الأخرى بشكل صحيح وبمعدل مناسب فعندئذ سيتم توفير وظائف جديدة، وإلغاء الوظائف غير الفعالة، وبذلك يمكن أن تحقق مكاسب هامة .

وغالباً ما تبذل الحكومات في الدول النامية والمتقدمة طاقات كبيرة جداً للقيام بأشياء لا يتعين أن تقوم بها. والمشكلة لا تتمثل بشكل كبير في ذلك، ولكن الحكومات قد لا تمارس الأنشطة التي من

ولكن الشروط التي يفرضها كل من الصندوق والبنك الدوليين أمر مختلف لدرجة أنه في بعض الحالات تضعف من احتمال سداد القروض .

فقد تضعف هذه الشروط الاقتصاد في الأجل القصير بما يؤدي إلى المخاطرة بزيادة الانكماش، وبالتالي تزيد من صعوبة قدرة الدولة على سداد قروض الصندوق ذات الأجل القصير. ويذكر الكاتب أنه في الوقت الذي كان يعمل فيه بالبنك الدولي كان هناك إجماع داخل البنك على أنه لا يمكن فرض سياسات وبرامج على البنوك، بل إنه لكي تنجح هذه الدول فإنه يتعين أن تتبع من داخل هذه الدول لأن السياسات والاستراتيجيات يجب أن تكون متفقة مع الموقف الاقتصادي للدول ، وذلك يستلزم تسوياً في سياسة البنك بحيث يسمح للدول بالاختيار بين البرامج والسياسات .

وعلى العموم فإن هذه المؤسسات الدولية لا تخضع للمساءلة المباشرة والتي نتوقع أن تكون للمؤسسات العامة في الديمقراطيات الحديثة . ولكن الوقت قد حان لتقييم آراء هذه المؤسسات .

نظمها للأمن الاجتماعي والتأمين ضد العجز والبطالة لأن شركات القطاع الخاص لم تقدم تأميناً لعمالها ضد المخاطر التي يمكن أن تؤدي بحياتهم .

ولذلك من المهم أن تكون الخصخصة جزءاً من برنامج شامل يقتضي استحداث وظائف وذلك بالتزام مع إلغاء الوظائف غير الضرورية والتي تعد أمراً حتمياً لتطبيق الخصخصة . لذلك يجب تطبيق سياسات على المستوى الكلي للاقتصاد تتضمن أسعار فائدة منخفضة بما يسهم في استحداث وظائف، ذلك لأن البطالة - بالتأكيد - لن تسهم في زيادة الرفاهية المنشودة للعمال، كما أن التوقيت والتتابع في تطبيق هذه السياسات والبرامج أمر رئيسي لنجاحها .

ولم يتمكن دعاة الخصخصة من أن يدركوا أنه بدون وجود هياكل قانونية مناسبة ومؤسسات السوق فإن الملاك الجدد لمشروعات الدولة من رجال الأعمال قد يعملون على تفكيك أصول الدولة بدلاً من استخدامها كأساس لتوسيع الصناعات . والنتيجة - كما حدث في روسيا ودول أخرى -

المناسب القيام بها . ذلك لأن مشروعات القطاع الخاص المتنافسة يمكنها القيام بأنشطة مثل صناعات الحديد بشكل أكثر كفاءة من الحكومة . وهذا هو المبرر لخصخصة الصناعات والشركات التي تديرها الدولة . ولكن هناك بعض الشروط الهامة التي يتعين الوفاء بها قبل تطبيق الخصخصة حتى تسهم في تحقيق نمو للاقتصاد وإحداث التغيير المنشود . ولكن للأسف فإن الصندوق والبنك تعاملتا مع القضايا المتعلقة بهذا الموضوع من منظور أيديولوجي ضيق وهو ضرورة تطبيق الخصخصة بسرعة ، والنتيجة هي أن الخصخصة غالباً لا تؤتي ثمارها . وتؤدي المشاكل الناجمة عن هذا الفشل إلى خلق جو من الكراهية لفكرة الخصخصة ذاتها .

وفي الوقت الذي يفترض فيه الصندوق ببساطة أن الأسواق تنمو بسرعة لتلبي الاحتياجات المختلفة ، فإن الحكومات تكون قد دخلت في ممارسة الأنشطة الاقتصادية بسبب فشل الأسواق في توفير الاحتياجات الأساسية . والأمثلة موجودة حولنا ، فلقد قامت العديد من الدول الأوروبية بوضع

النقد أحوال العديد من الدول أسوأ بسبب برامج التشفية التي غالبا ما تقتضى رفع أسعار الفائدة والتي فى بعض الأحيان تتجاوز ٢٠%، بل ٥٠%، وأحيانا قد تصل إلى ١٠٠%، وبذلك يصبح إقامة مشاريع جديدة واستحداث وظائف أمراً مستحيلاً.

غير أن دول شرق آسيا هي أكثر الدول النامية نجاحاً فى هذا المضمار حيث فتحت أبوابها للعالم الخارجى ولكن بشكل بطيء ومتدرج، مما جعل هذه الدول تستفيد من العولمة فى زيادة صادراتها وفى زيادة معدلات النمو بشكل سريع.

ويلاحظ أن الدول الغربية قد قامت بتحرير تجارتها بالنسبة للمنتجات التي تصدرها، فى الوقت الذي استمرت فيه فى ظل حرية المنافسة، وهذا هو أحد أسباب معارضة إقامة جولة من المفاوضات كان من المفترض أن تبدأ فى سياتل، ذلك أن الجولات السابقة من المفاوضات قد وفرت حماية للدول الصناعية المتقدمة حيث خفضت من الحواجز على السلع الصناعية فى الوقت الذي أبقي فيه مفاوضو الدول المتقدمة على دعم دولهم للسلع الزراعية،

فإن الخصخصة أخفقت فى أن تكون قوة فعالة لتحقيق النمو كما كان متوقعا، بل إنه - على الواقع - وفى بعض الأحيان فإن الخصخصة يصاحبها تدهور وتصبح عاملاً قوياً فى تقويض الثقة فى مؤسسات الديمقراطية ونظام السوق.

أما تحرير الأسواق بما يعنى إلغاء أشكال التدخل الحكومى فى الأسواق المالية والقضاء على حواجز التجارة فله العديد من الأبعاد، أحدها تحرير التجارة الذى من المفترض زيادة فى دخل الدولة وذلك بإلزام موارد الدولة أن تنتقل من استخدامات تكون فيها أقل إنتاجية إلى أخرى أكثر إنتاجية نتيجة الميزة النسبية على حد قول علماء الاقتصاد. ولكن تحويل الموارد من استخدامات أقل إنتاجية إلى استخدامات عديدة الإنتاجية لن يسهم فى تحقيق ثروات الدولة، وهذا ما يحدث غالباً فى ظل برامج صندوق النقد، ذلك أنه تفقد العديد من الوظائف بشكل سهل. ويكون هذا غالباً النتيجة الأولية لتحرير التجارة، حيث يتم إغلاق المؤسسات الصناعية الضعيفة تحت ضغط المنافسة الدولية. ولقد جعل صندوق

التحرك تحت غطاء صندوق النقد ، حيث يقوم الممثل التجاري الأمريكي - مدفوعا في أغلب الأحيان بالمصالح الأمريكية الخاصة - بتوجيه اتهامات ضد دول أخرى يعقبها فرض عقوبات ضد الدول التي تراها مخالفة، وهكذا تنصب الولايات المتحدة نفسها مدعيا وقاضيا ومحققا. ولكن عندما تقوم الولايات بالتصرف على هذا النحو ضد الدول الصناعية الأخرى مثل الدول الأوروبية واليابان فإن لديهم القوة للدفاع عن أنفسهم على عكس الدول النامية حتى الكبيرة منها مثل الهند والصين . وهذه عملية غير عادلة كما أنها في حد ذاتها تقلل الثقة في وجود نظام تجاري عادل .

ولم تكن المطالبة الأمريكية لتحرير الأسواق المالية في الصين تشترط لقبولها في منظمة التجارة العالمية بهدف المساهمة في ضمان استقرار الاقتصاد العالمي بل كانت لخدمة المصالح الخاصة لرجال المال في الولايات المتحدة .

ومن جانبه يدفع صندوق النقد بضرورة تحرير أسواق المال استنادا إلى أن الأسواق المتحررة ستكون أكثر كفاءة وستسمح بنمو

وعلى إشلاق أسواقهم أمام هذه السلع والمنسوجات . وهي التي تتمتع فيها الدول النامية بميزة تنافسية.

وفي آخر جولات مفاوضات التجارة العالمية (جولة أورجواي) تم الاتفاق على فتح الأسواق بشكل أساسي أمام صادرات الخدمات للدول المتقدمة من الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات وليس أمام الخدمات البحرية والخاصة بالبناء، والتي قد تكون الدول النامية قادرة على أن تحقق فيها مكسبا.

ولقد أظهر أحد تقديرات البنك الدولي أن دول جنوب الصحراء في أفريقيا - التي تعد أفقر منطقة في العالم - قد شهدت انخفاضا في دخلها القومي بنسبة ٢% نتيجة لاتفاقيات التجارة الخاصة بهذه الجولة. بينما يصر صندوق النقد على التعجيل بإتمام عمليات تحرير اقتصاد الدول النامية كشرط لتقديم المساعدات لها ، وتشعر هذه الدول التي تواجه أزمات بأنه لا خيار أمامها سوى قبول طلبات الصندوق .

وقد تزداد الأمور سوءا عندما تتصرف الولايات المتحدة بشكل فردي بدلا من

الشركات الأجنبية عندما تدخل أحد الأنشطة الاقتصادية في دولة ما فإنها غالباً ما تقضى على المنافسين المحليين، وعلى آمال الشركات الصغيرة في تطوير الصناعة المحلية الناشئة. كما أن الاستثمارات الأجنبية غالباً ما تزدهر بسبب الامتيازات الخاصة التي تحصل عليها من حكومات الدول التي تستثمر فيها. وكذلك فهناك جوانب أكثر سوءاً هي أنه غالباً ما يتم الحصول على هذه الامتيازات من خلال عمليات فساد يتم فيها رشوة مسؤولي الحكومة.

إن الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية في أنشطة مثل التعدين لا تسهم إلا بالقليل في عملية التحول نحو التنمية، وهذا النوع من الاستثمارات يمكن أن يسهم في إيجاد اقتصاد مزدوج في الدولة حيث توجد فيه جيوب من الثروات، ولكن هذا الاقتصاد المزدوج لا يعد اقتصاداً متطوراً في واقع الأمر، لأن تدفق الموارد في هذه الحالة يمكن أن يعوق - فعلياً - عملية التحول في بعض الأحيان وذلك من خلال آلية تعرف "بالمريض الهولندي"، حيث يؤدي تدفق

أسرع. كما طرح بعض الحجج المشكوك فيها والتي هي محل خلاف مثل أنه بدون تحرير الأسواق فإن الدولة لن تتمكن من جذب رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة الاستثمارات المباشرة. ولكن الصين التي تعتبر أكبر دولة في الحصول على الاستثمارات الأجنبية لم تتبع أي من هذه الآليات الغربية.

وتعد الاستثمارات الخارجية في الدول جزءاً رئيسياً من العولمة، ومن المفترض أن الخصخصة وتحرير الأسواق يؤديان إلى إيجاد مناخ جاذب للاستثمار الخارجي. وهذا الاستثمار يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي للدول حيث أن المشروعات الأجنبية في هذه الدول تحضر معها الخبرة الفنية، وتوفر وظائف جديدة، كما أن الشركات الأجنبية تدخل إلى مصادر التمويل، وهذا أمر هام بصفة خاصة في الدول النامية حيث توجد المؤسسات المالية فيها. وهكذا تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً هاماً في العديد من تجارب التنمية الناجحة وليست التجارب كلها. غير أنه توجد آثار جانبية لهذه الاستثمارات لأن

رؤوس الأموال إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية للدولة ، مما يؤدي إلى انخفاض ثمن وارداتها وارتفاع ثمن الصادرات . ولقد جاء اسم هذا المرض من خبرة هولندا عقب اكتشاف الغاز في بحر الشمال.

لقد كان من بين أخطاء صندوق النقد التي حظيت بالاهتمام تلك الأخطاء الخاصة بالتتابع والتدرج في برامج والإخفاق في أن يكون حساساً للإطار الاجتماعي، ولقد أرغم الصندوق الدول على تحرير اقتصادها قبل إقامة شبكات للأمن الاجتماعي، وقبل أن يكون هناك إطار تنظيمي واف، وقبل أن تتمكن هذه الدول من الاستعداد للآثار الجانبية للتغيرات المفاجئة في نظم أسواقها، كما ألزم الصندوق الدول بانتهاج سياسات تؤدي إلى فقدان العديد لوظائفهم، وذلك قبل أن يتم استحداث وظائف أخرى، وأجبر الدول النامية على تطبيق الخصخصة قبل أن توجد أطر كافية للتنظيم والمنافسة.

ونقر بأنه يوجد اليوم عقد اجتماعي يربط بين المواطنين بعضهم ببعض وبينهم وبين الحكومة. وعندما تقوم الحكومة بإلغاء هذا العقد فإن المواطنين لن يحترموا عقودهم

بينهم وبين بعضهم البعض وبينهم وبين الحكومة. والحفاظ على هذا العقد الاجتماعي أمر هام في ظل الثورات الاجتماعية التي عادة ما تصاحب عمليات الانتقال نحو التنمية. ولكن غالباً لا تعطى تقديرات صندوق النقد مجالاً لهذه الموضوعات الهامة التي تدعو للقلق.

ويقتضى العقد الاجتماعي في جزء منه "العدالة"، بمعنى أن الفقير يشترك في الحصول على المكاسب التي يحققها المجتمع، وأن يشترك الغني في تحمل المعاناة التي يقاسمها المجتمع وقت الأزمات. ليس من المهم فقط - أن نلتفت إلى ما وضعه الصندوق على أجندته فحسب، بل يجب التفكير أيضاً في ما لم يضعه على تلك الأجندة. فبينما كان التثبيت البيكلي للاقتصاد واضحاً في الأجندة، فلم تتعرض الأجندة من قريب أو بعيد لتوفير فرص عمل جديدة. كما أن فرض الضرائب وآثارها الجانبية كان على الأجندة، ولكن إصلاح الأراضي لم يكن موجوداً بها، وكانت هناك أموال تتدفق من البنوك ولكن ليست لتحسين التعليم والخدمات الصحية، ليست موجهة للعمال

الذين فقدوا وظائفهم بسبب سوء إدارة الصندوق لاقتصاديات بلدانهم.

وبما حبذا لو تفهم الصندوق للمخاطر التي يتعرض لها الفقراء من جراء استراتيجياته. ولقد استهانت سياسة الخصخصة أيضاً بالتبعات السياسية والاجتماعية طويلة الأمد لسياساته، الأمر الذي قضى على الطبقة الوسطى ليُجعل هناك فئة قليلة ثرية في القمة. وفي نفس الوقت فإن الصندوق بالغ في تقديراته بالنسبة للمكاسب التي ستأتي من وراء سياساته التي تركز بشكل أساسي على تفعيل نظام السوق.

هذا ويؤدي اختفاء الطبقة الوسطى إلى تراجع التأييد للإصلاحات الهامة التي يسعى إلى تحقيقها صندوق النقد.

أزمة دول شرق آسيا

عندما انهارت عملة تايلاند في ٢ يوليو عام ١٩٩٧ لم يكن أحد يدرك أن هذه هي البداية، لأكبر أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير الذي أصاب الاقتصاد العالمي في أوائل الثلاثينات - تلك الأزمة التي انتقلت من آسيا إلى روسيا وأمريكا اللاتينية والتي هددت جميع دول العالم. وانتشرت في ذلك

الوقت عمليات المضاربة في العملات في ماليزيا وكوريا والفلبين وأندونيسيا. وفي نهاية ذلك العام بدأ انهيار أسعار الصرف الأمر الذي هدد بانهيار العديد من البنوك والبورصات بل واقتصاد هذه الدول. وعلى الرغم من أن الأزمة قد انتهت الآن، إلا أن دولة مثل أندونيسيا ستمتد آثار الأزمة عليها لعدة أعوام.

وللأسف فإن سياسات صندوق النقد التي فرضت في أثناء هذه الأوقات العصيبة قد زادت من سوء الموقف. وكان الصندوق قد أنشئ لتجنب ومواجهة الأزمات من هذا النوع، لذلك فإن واقع فشله في تحقيق ذلك بعدة طرق قد أدى إلى إعادة التفكير بشكل كبير في دوره من جانب العديد من الأفراد في الولايات المتحدة وخارجها، حيث دعا الكثير من المفكرين إلى مراجعة وتعديل العديد من سياسات الصندوق بل والصندوق نفسه. وفي الواقع فلقد أصبح من الواضح أن سياسات الصندوق لم تسهم فقط في زيادة الركود الاقتصادي، بل إنها تتحمل جزءاً من المسؤولية عن هذا الركود، ذلك أن التحرير المبالغ فيه لأسواق المال من المحتمل أنه

وزراء مالياتها وكانوا يشعرون بالفرع، واعتبروا أن رؤوس الأموال سريعة الانتقال، فهي تدخل وتخرج من الدولة بسرعة في إطار تحرير أسواق المال وذلك مصدر مشاكلهم. وأدركوا أن اضطرابات كبرى قادمة ستشكل أزمة من شأنها أن تخرب اقتصادياتهم ومجتمعاتهم، ولكنهم خشوا من أن سياسات الصندوق ستحول بينهم وبين القيام بما يعتقدون أنه قد يجنبهم الأزمة.

كما أنهم أدركوا ما يمكن ويتعين القيام به لتجنب الأزمة وتقليل الخسائر، وأدركوا أيضاً أن صندوق النقد سينقذهم إذا ما قاموا بشيء من قبيل ذلك مما سينجم عنه انسحاب رؤوس الأموال الأجنبية من بلدانهم. وفي النهاية كانت ماليزيا الدولة الوحيدة التي كان لديها الشجاعة الكافية لأن تخاطر بإغضاب الصندوق. وعلى الرغم من الهجوم الذي تعرضت له سياسات مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي الرامية إلى الحفاظ على أسعار فائدة منخفضة ووضع حد للتدفق السريع للأموال خارج بلاده، إلا أن تدهور اقتصاد ماليزيا استمر لفترة زمنية أقصر.

كان أهم سبب في حدوث الأزمة، كما أن سياساته الخاطئة التي تم تطبيقها في بعض الدول لعبت دوراً في وقوع هذه الأزمة. واليوم يقر صندوق النقد الدولي ويعترف بالعديد من أخطائه ولكن ليس كلها، ولقد أدرك المسئولون فيه مدى خطورة هذه الأخطاء مثل التحرير السريع، ولكن تغيير الصندوق لرؤيته لمساعدة الدول التي أصابها الأزمة جاء متأخراً جداً.

ولقد كانت هذه الأزمة بمثابة مفاجأة لمعظم المراقبين، ذلك أنه لوقت قريب - قبل حدوثها - فإن الصندوق توقع تحقيق هذه الدول التي أصابها الأزمة معدلات نمو كبيرة. وعبر العقود الثلاثة الماضية فإن دول شرق آسيا لم تكف بأنها حققت معدلات نمو أكبر من بقية دول العالم وأنها قللت معدلات الفقر بشكل أفضل من الدول الأخرى حتى المتقدمة منها، بل إن دول شرق آسيا أيضاً كانت أكثر دول العالم استقراراً. ونتيجة لهذا الأداء الرائع الكبير فقد أطلق الجميع عليها معجزة شرق آسيا.

وفي بداية الأمر وبعد انهيار العملة التايلاندية اجتمع قادة الدول الآسيوية

تضخم منخفض، ولكن الشركات في هذه الدولة كانت عليها ديون كثيرة.

واليوم يقر صندوق النقد الدولي بأن السياسة المالية التي أوصى بها كانت قاسية جداً. ففي حالة حدوث كساد فإنه سيكون من الصعوبة البالغة استخدام السياسة المالية للمساهمة في إنعاش الاقتصاد، ذلك أنه عندما يكون اقتصاد الدولة على مشارف الكساد، فإن عائدات الضرائب تنخفض، وعندما تطالب الحكومة بالحفاظ على توازن ميزانياتها فإن ذلك يستلزم إما تخفيض النفقات أو زيادة الضرائب.. وهو الأمر الذي عارضت الإدارة الأمريكية تطبيقه في الولايات المتحدة لأن ذلك من شأنه أن يزيد من ركود اقتصادها، ولكن وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد أيدا تطبيق مبدأ توازن الميزانية على كوريا الجنوبية وبقية دول شرق آسيا التي عانت من الأزمة.

وباستمرار الصندوق في تأييده لتطبيق سياسات اقتصادية انكماشية فإنه قد أدى إلى سرعة انتقال وانتشار الكساد من دولة إلى دولة مجاورة لها، ذلك أن تطبيق سياسات انكماشية في دولة ما لا يسهم في ركود

ولقد زعمت وزارة الخزانة الأمريكية أن تحرير الاقتصاد في حد ذاته لم يكن خطأ، بل إن المشكلة تنحصر في أن هذا التحرير طبق بطريقة خاطئة.

غير أنه لا يوجد شك كبير في أن سياسات الصندوق ووزارة الخزانة قد أسهمت في إيجاد دعم لاحتمال الأزمة من خلال حث الدول على التعجيل بتحرير أسواق المال لديها، بل وفي بعض الحالات يتم الإصرار على ذلك. وعلى كل حال، فإن كل من الصندوق والوزارة قد ارتكب معظم أخطائه من خلال ردود أفعاله الأولى على واتزع الأزمة. حيث يبدو أن الصندوق قد أساء تشخيص المشكلة التي وقعت في دول شرق آسيا، فلقد تعامل مع أزمات أمريكا اللاتينية على أنها وقعت بسبب إنفاق الحكومة وإسرافها وسياساتها النقدية المترامية والتي أدت إلى حدوث عجز كبير في موازنتها وارتفاع معدلات التضخم فيها، غير أن دول شرق آسيا مختلفة بشكل كبير عن مثيلاتها في أمريكا اللاتينية، ذلك أن حكومات شرق آسيا حققت فائضاً في موازنتها كما تمتعت اقتصادياتها بمعدل

اقتصاداً فحسب بل يكون له آثاره الجانبية على الدول المجاورة، حيث أن هذه الدولة التي تطبق سياسات انكماشية ستقلل من وارداتها من الدول المجاورة مما يؤدي إلى ادخال اقتصاديات هذه الدول في دائرة الركود. وقد لعبت هذه السياسات التي تعرف بإفقار الدول المجاورة دوراً هاماً في انتشار الكساد الكبير الذي عم اقتصاديات العالم في أوائل الثلاثينات.

كما أن أخطاء الصندوق تعدت السياسات المائنية إلى السياسات النقدية، فقد أرغم الصندوق دول شرق آسيا على رفع أسعار الفائدة لما يمكن اعتباره مستويات فلكية. وفي هذا الوقت يذكر الكاتب اجتماعاته مع الرئيس الأمريكي السابق.. "كلينتون"، حيث وجدته محبطاً من جراء اعتزام البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع أسعار الفائدة بمقدار ربع أو نصف في المائة، فلقد كان كلينتون قلقاً من أن هذا الإجراء من شأنه أن يقضى على الانتعاش الاقتصادي الذي حققه للأمريكيين.

ولقد أقر الصندوق نفسه بأن المشاكل الأساسية في شرق آسيا وقتها.. قد تركزت

في ضعف المؤسسات المالية، لكنه مع ذلك دفع الدول إلى الأخذ بسياسات رفع أسعار الفائدة، والتي ضاعفت من هذه المشاكل. وكانت العواقب كما تنبأ بها الاقتصاديون، حيث زاد عدد الشركات التي تم الحجز عليها وبالتالي زاد من ضعف البنوك والقطاعات المالية في هذه الدول، وبالتالي زاد الركود.

وفي دفاعه عن هذه السياسات ذكر صندوق النقد أنها تسهم في استعادة الثقة في السوق لدى الدول التي أصابها الأزمة، غير أن هذه الدول لم تحظ بهذه الثقة. فالأزمة يمكن أن تؤدي إلى ظهور دائرة مفرغة، وذلك عندما تقوم البنوك بالتراجع عن تمويل الشركات وإقراضها.. وبالتالي تقوم هذه الشركات بتخفيض إنتاجها الذي يقود بدوره إلى انخفاض دخولها، وبالتالي نتراجع أرباحها لدرجة أن بعض الشركات قد تضطر إلى إعلان إفلاسها، مما يؤدي إلى تزايد إحجام البنوك عن الإقراض، الأمر الذي يضاعف من انكماش الاقتصاد. وإذا لم تتمكن الشركات من سداد ديونها، فإن البنوك قد تنهار أيضاً. وفي ظل ضراوة هذه الأزمة

الجنوبية - على خلاف ذلك - تجاهلت
النصائح الخارجية وأعدت تمويل أكبر
بنكين لديها بدلاً من إغلاقهما، وهذا يفسر -
بشكل جزئي - أسباب استعادة كوريا
لانتعاشها الإقتصادي بشكل سريع مقارنة
بدول أخرى من التي تعرضت للأزمة.

ولم تكن إستراتيجية صندوق النقد لإعادة
هيكلية الشركات التي تعرضت للإفلاس أكثر
نجاحاً من إستراتيجيته مع البنوك . ويذكر
الكاتب أن وجهة نظره بالنسبة لإعادة هيكلة
الشركات هي ضرورة أن تقوم الحكومة
بدور فعال في هذه العملية ، لكن الصندوق
- على حد وصف الكاتب - تبني وجهة نظر
عكسية، وهي عدم اشتراك الحكومة في هذه
العملية بدور فعال، وأن تكتفى بإطلاق
العنان لإعادة الهيكلة وبيع أصولها، ولكن
حكومتى كوريا وماليزيا لعبا دوراً نشطاً في
إعادة الهيكلة، ونجحنا في فترة زمنية
قصيرة - عامين - في استكمال إعادة
الهيكلية المالية لعدد كبير من الشركات كان
قد تم الحجز عليها. بينما إستراتيجية
الصندوق الخاصة بإعادة الهيكلة والتي تم
تطبيقها في تايلاند قد شهدت تراجعاً في

ركّز الصندوق جهوده في معالجتها على
ضرورة إعادة هيكلة المؤسسات المالية بدلاً
من أن يقوم بالدور المفترض القيام به.. وهو
توفير السيولة المطلوبة. وللأسف فإنه حتى
جهوده التي ركزت على إعادة الهيكلة قد
أخفقت، وبذلك يصبح كل ما قام به الصندوق
هو الإسهام في دفع هذه الدول إلى المزيد
من الكساد، حيث أن تركيز الصندوق على
إعادة الهيكلة جعله يركز على إغلاق البنوك
ذات المركز المالي الضعيف في بعض
الأمكن، بينما سمح في أماكن أخرى لبنوك
مماثلة في الوضع بالاستمرار في العمل
بدون إشراف محكم عليها الأمر الذي أدى
إلى أن قروضها أصبحت كثيرة المخاطر.
وغالباً ما تتحول هذه الديون إلى ديون
معدومة، وعندما حل وقت تصفية الحسابات
أصبحت الحكومات مطالبة بإنقاذ هذه البنوك
من هذه المأزق وذلك بشكل أكبر مما لو تم
إغلاق هذه البنوك من البداية. ولما كان
إغلاق ما يقرب من ١٦ بنكاً خاصاً وما نتج
عن ذلك من آثار سيئة على النظام المصرفي
والإقتصادي في أندونيسيا، قد جعلها تواجه -
بشكل حتمي - كساداً شديداً، فإن كوريا

الانعكاسات الاجتماعية للأزمة. ومن بين ذلك أنها وضعت برنامجاً لتوظيف الماليزيين من مختلف العرقيات وذلك لأن رئيس وزراء ماليزيا كان يعلم أن المكاسب التي تحققت من بناء المجتمع الماليزي متعدد العرقيات يمكن أن يضيع إذا ما طبق سياسات الصندوق.

غير أن الكاتب يذكر أنه - أثناء طبع هذا الكتاب - فإن الأزمة الآسيوية كانت قد انتهت وأن العديد من الدول الآسيوية عاودت النمو الاقتصادي مرة أخرى، ولكن انتعاشها الاقتصادي كان يئوفاً - إلى حد ما - تباطؤ الاقتصاد العالمي الذي بدأ منذ عام ٢٠٠٠. وهناك دول من التي تمكنت من تجنب الوقوع في الركود في عام ١٩٩٨ مثل تاوان وسنغافورة، قد وقعت فيه عام ٢٠٠١. ومع ظهور الكساد بين أنحاء العالم والذي أصاب الولايات المتحدة وألمانيا، فإنه لا يوجد أحد يتحدث عن المؤسسات المالية الضعيفة، وعن الدول الفقيرة كسبب لهذا الركود، حيث يبدو أنهم الآن قد تذكروا أن معظم هذه التقلبات تقع دائماً كجزء من دورة اقتصاديات السوق. ولكن يجب التأكيد على

عمليات إعادة الهيكلة بهذه الدول، غير أن التواقب السياسية والاجتماعية من جراء سوء معالجة الأزمة الآسيوية لا يمكن وصفها، ويذكر الكاتب هنا أنه عندما أجمع مدير صندوق النقد مع وزراء مالية مجموعة ال-٢٢ ورؤساء البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى في كوالا لامبور بماليزيا في ديسمبر عام ١٩٩٧ في فترة الأزمة، فإنه - أي الكاتب - حذر من أخطار عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وخاصة في الدول التي لها تاريخ من الخلافات بين العرقيات المتعددة داخل هذه الدول في حالة الاستمرار في الالتزام بتطبيق سياسات مالية ونقدية انكماشية. ولكن مدير الصندوق قال إنه يتعين على الدول الآسيوية أن تطبق النموذج المكسيكي في اتخاذ إجراءات قاسية، إذا ما أرادت استعادة انتعاشها الاقتصادي. ويوضح الكاتب أنه فقط وبعد خمسة شهور من تحذيره - للأسف - قد تحققت توقعاته. ولكن صندوق النقد ظل متمسكاً بموقفه حتى بعد اندلاع المظاهرات في اندونيسيا. ولكن ماليزيا فعلت الكثير من أجل تجنب هذه

المحتمل أن يكون لها آثار عكسية على النمو الاقتصادي في منطقة آسيا على المدى الزمنى المتوسط وربما الطويل أيضاً .

وعلى الرغم من كل ما سبق فإن الصندوق لم يعترف بأخطائه في سياساته النقدية، ولم يعمل أيضاً على تفسير وتوضيح الأسباب وراء إخفاق نماذجه في التنبؤ بسير الأحداث بشكل يدعو للأسف. كما أن الصندوق لم يعمل على تطوير إطار فكري بديل يمكن تطبيقه في الأزمات القادمة، ومن المحتمل أنه ارتكب نفس الأخطاء في يناير عام ٢٠٠٢ عندما سجل إخفاقاً بالنسبة للأرجنتين. وذلك يعود في جزء منه إلى إصراره مرة أخرى على تطبيق سياسات مالية انكماشية .

وفي نهاية هذه الفكرة يذكر الكاتب أن هناك استراتيجية بديلة لاستراتيجية الصندوق قد تم الإشارة إليها من خلال ما سبق، وتتمثل هذه الاستراتيجية البديلة في التوظيف الكامل للقوى العاملة بقدر الإمكان. ولتحقيق ذلك فإنه يتطلب تطبيق سياسات انكماشية، ويذكر الكاتب أنه يتفق مع الصندوق في أهمية إعادة الهيكلة لمواجهة

أن الأزمة الآسيوية كانت أكثر حدة مما ينبغي، وأن استعادة الانتعاش الاقتصادي قد استغرق وقتاً أكثر مما هو مطلوب، كما أن توقعات النمو في المستقبل ليست كما ينبغي. وعلى الرغم من أن البعض يعتقد بأن تدخل الصندوق في اقتصاديات الدول الآسيوية وقت الأزمة كان ناجحاً، إلا أن هناك اتفاقاً - على نحو واسع - بأن الصندوق ارتكب أخطاء خطيرة. وفي الواقع فإن طبيعة استعادة الانتعاش الاقتصادي تدل على ذلك.

كما أن دولة مثل تايلاند التي طبقت تعليمات الصندوق تماماً قد استمرت بعد أكثر من ثلاث سنوات على بدء الأزمة وهي لا تزال تعيش في كساد اقتصادي مع معدل نمو حوالى ٢.٣%، وهو أقل من معدلها قبل وقوع الأزمة، كما أن القليل من شركاتها هي التي تم إعادة هيكلتها، كما لم تسدد حوالى ٤٠% من قروضها، وذلك بخلاف كوريا التي لم تطبق تعليمات الصندوق فقد استعادت انتعاشها الاقتصادي بسرعة .

كما أن الطريقة التي تمت بها معالجة الأزمة وخاصة من خلال رفع الأسعار، من

مشاكل البنوك ذات الموقف المالي الضعيف، غير أن الكاتب يوضح أنه يختلف مع الصندوق تماماً في طرق تحقيق إعادة الهيكلة، والتي يجب أن تتم من خلال هدف رئيسي، هو الحفاظ على تدفق الأموال إلى السوق وإعادة هيكلة الديون .

من الذي أضاع روسيا ؟

مع سقوط سور برلين في آخر عام ١٩٨٩ فإن واحدة من أهم عمليات التحول الاقتصادي قد بدأت ، وكانت تلك التجربة الاقتصادية والاجتماعية الثانية البارزة التي تمر بها روسيا عبر القرن الماضي، حيث كانت التجربة الأولى التي مرت بها بعد التحول نحو الشيوعية منذ سبعة عقود . وعبر سنوات التجربة الأولى شهدت روسيا إخفاقات عديدة بشكل واضح .

ونتيجة للثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ وللسيادة السوفيتية على جزء كبير من قارة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن ٨% من سكان العالم عاشوا في ظل نظام الشيوعية السوفيتية ، وفقدوا حرياتهم السياسية ورفاهيتهم الاقتصادية.

أما التحول الثاني (نحو الرأسمالية) في روسيا وشرق وجنوب أوروبا فإنه بعيد عن أن ينتهي . ومع ذلك فقد بات واضحاً جداً في روسيا أن هذا التحول لم يف إلى حد بعيد بما تعهد به دعاة الأخذ بنظام السوق الحر، وربما وعدوا بتحقيقه، فغالبية الذين عاشوا في ظل نظام الاتحاد السوفيتي ، أصبحت أحوالهم أسوأ في ظل نظام الرأسمالية عما كانت عليه، كما أن توقعات المستقبل مظلمة. فقد اختفت الطبقة الوسطى ، وظهرت رأسمالية عصابات المخدرات والابتزاز ، كما أن الإنجاز الوحيد الذي تحقق هو إقامة ديمقراطية بما تعنيه من إطلاق الحريات بما فيها حرية الصحافة، ويبدو أنها ديمقراطية هشة وذلك في أحسن الأحوال خصوصاً بالنسبة لمحطات التلفزيون المستقلة سابقاً والتي تم إغلاقها الواحدة تلو الأخرى . وبينما يجب أن يتحمل هؤلاء الذين قادوا روسيا الكثير من المسؤولية عما حدث ، فإن المستشارين الغربيين وخاصة من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي الذين زحفوا سريعاً

إلى هناك مبشرين بالعهد الجديد لاقتصاد السوق يتحملون هم الآخرين نفس المسؤولية، فهم على الأقل الذين قدموا الدعم لهؤلاء الذين قادوا روسيا والعديد من اقتصاديات دول أخرى نحو ذلك الطريق .

ولقد رأى البعض أن المكاسب التي حققتها روسيا عقب أزمتها عام ١٩٩٨ كانت البداية لانتعاش ونهضة من شأنها أن تؤدي إلى إعادة ظهور الطبقة الوسطى ، بينما اعتبر آخرون أن هذا يستغرق سنوات فقط لإصلاح ما أفسده العقد الماضي. بيد أن الإيرادات التي تحققت اليوم أقل - بشكل ملحوظ - عما كانت عليه منذ عقد مضى، كما زادت معدلات الفقر كثيراً الآن . ويعتقد المتشائمون أن روسيا قوة نووية تترنح من خلال اضطرابات اجتماعية وسياسية . بينما يرى المتفائلون أن القيادة الروسية شبه السلطوية تحقق استقراراً على حساب بعض الحريات الديمقراطية.

وفي الواقع ، فإن روسيا شهدت نمواً اقتصادياً مفاجئاً عقب أزمة عام ١٩٩٨ بسبب ارتفاع أسعار البترول والمكاسب التي حققتها من تخفيض قيمة العملة، لكن عندما

انخفضت أسعار البترول، وحصدت ثمار تخفيض العملة ، فإن هذا النمو شهد تراجعاً. وإذا تراجعت أسعار البترول فإن ذلك يمكن أن يفضي إلى اضطراب اقتصادي بالفعل.

وهكذا أصبح من الواضح أن هناك شيئاً ما خطأ ليس فقط في روسيا بل في معظم الدول التي تربو على العشرين دولة والتي ظهرت عقب انهيار الامبراطورية السوفيتية. ويزعم صندوق النقد وقادة الدول الغربية أن الأمور كانت ستصبح أسوأ من ذلك لولا مساعداتهم وتقديم النصيحة لهم، ولكن ليس هناك ما يوضح لنا ما كان سيحدث لو تم انتهاج سياسات أخرى بديلة عن السياسات التي ينصح الصندوق والدول الغربية بتطبيقها. ولكننا ندرك أن النتائج المتحققة الآن تفضي إلى كارثة . وفي بعض الحالات يمكن الربط بوضوح بين السياسات والنتائج وذلك - مثلاً - عندما أعرب صندوق النقد عن قلقه من أن تخفيض الروبل الروسي سيحدث دورة من التضخم . وقد أدى إصرار الصندوق على أن تبقى روسيا القيمة الاسمية لعملتها فوق قيمتها الحقيقية ودعم ذلك من خلال إقراض روسيا بلايين

الدولارات، أدى ذلك فى النهاية إلى إضعاف اقتصادها . ولكن عندما تم تخفيض القيمة الاسمية للعملة الروسية عام ١٩٩٨ ، فإن معدل التضخم لن يرتفع فى روسيا مثلما كان يخشى الصندوق ، بل إن الاقتصاد الروسى شهد أول نمو ملحوظ له . وفى حالات أخرى فإن العلاقات بين السياسات والنتائج المتحققة تكون معقدة .

ولقد أصبح من الضرورى أن يقوم العالم بتقييم سياسات الصندوق فى روسيا بشأن دوافعها وأسباب سوء تقديراتها .

وكان زعماء ثورة ١٩١٧ فى روسيا قد اعترفوا بأن الأمر الذى يواجه خطراً أكبر من تغيير الاقتصاد هو تغيير المجتمع بكافة أبعاده . لذلك فإن التحول أيضاً من نظام الشيوعية إلى نظام اقتصاد السوق أكثر من أن يكون مجرد تجربة اقتصادية ، بل إنها عملية تغيير للمجتمعات والهياكل السياسية والاجتماعية . وتعود النتائج السيئة لعملية التحول الاقتصادى نحو نظام السوق فى جزء منها إلى الإحجام عن الإقرار بمحورية هذه المكونات الاجتماعية الأخرى لعملية التغيير .

ولقد أقر زعماء الثورة الأولى فى عام ١٩١٧ صعوبة مهمة التحول ، واعتقد أنه لا يمكن إنجازها من خلال الوسائل الديمقراطية، لذلك فإن عملية التغيير تمت من خلال ديكتاتورية البروليتاريا . غير أن بعض قادة الثورة الثانية فى أوائل التسعينات تحرروا من قيود الشيوعية ، وسرعان ما أصبح الروس معجبين بمكاسب الأخذ بنظام السوق، لكن البعض من المسؤولين عن إصلاح السوق الروسى - بالإضافة إلى مؤيديهم ومستشاريهم من الغرب - لم يكن لديهم إخلاص أو اهتمام يذكر بالديمقراطية وذلك خشية أنه لو تم السماح للشعب الروسى بالاختيار فإنهم لن يختاروا النموذج الاقتصادى الصحيح .

وعندما لم تظهر ثمار إصلاح الاقتصاد بالأخذ بنظام السوق فى دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق، فإن الانتخابات الديمقراطية أزاحت المتشددى فى تطبيق نظام السوق عن السلطة، وجاءت بالأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، أو الأحزاب الشيوعية المعدلة وبالعديد من الشيوعيين السابقين ممن كانوا فى الحكم .

لذلك لم تكن مفاجأة أن يستخدم العديد من المسؤولين عن إصلاح الاقتصاد الروسى، بأساليب مماثلة للطرق القديمة لإنجاز بعض الأعمال مثلما كان الرئيس الروسى يلتسين - الذى كان يتمتع بسلطات تفوق بكثير نظرائه فى الدول الغربية - متحفظاً لتطوير وإضعاف البرلمان الروسى (الدوما) المنتخب، وإلى تشريع الإصلاحات بمراسيم.

كما أن الخبراء الغربيين توجهوا إلى الدول الاشتراكية السابقة وسعوا لديها لاستخدام هادىء لأساليب لينين - أحد زعماء الشيوعية الديكتاتوريين - لقيادة عملية التحول الديمقراطي فيما بعد الشيوعية.

وعندما بدأت عملية التحول فى روسيا نحو نظام السوق فى مطلع التسعينات فقد واجهت العديد من التحديات والفرص، حيث كان التحول من موقف كانت فيه الحكومة تتحكم فى كل أوجه النشاط الاقتصادى إلى حكومة أخرى يتم فى ظلها اتخاذ القرارات طبقاً لآليات السوق، ومن الجدير بالذكر أن الصين قد بدأت عملية التحول فى أواخر السبعينات ولكنها لاتزال بعيدة تماماً عن

النظام التابع لاقتصاد السوق، غير أن تايوان تمثل واحدة من أنجح عمليات التحول نحو نظام السوق. كما أن روسيا - شأنها شأن الدول الاشتراكية السابقة الأخرى - تواجه مشاكل أخرى. وإذا كانت روسيا لها مؤسسات تحمل نفس أسماء مؤسسات فى الغرب إلا أنها تؤدي وظائف مختلفة، كما أن أسعار السلع والخدمات كانت تتحدد فى النظام السوفيتى من خلال الحكومات، وأيضاً فإن بعض الأسعار مثل أسعار السلع الأساسية كان يتم الإبقاء على أسعارها منخفضة - بشكل اصطناعى - حتى يتمكن من هم فى أقل مستويات الدخل من تجنب الفقر. كما أنه يتم الإبقاء على أسعار الطاقة والموارد الطبيعية فى روسيا منخفضة وذلك على خلاف قيمتها الحقيقية، وهذا يرجع إلى المخزون الكبير لروسيا من هذه الموارد. وهكذا فإن التحدى الذى يواجه اقتصاديات دول الكتلة الشيوعية فى عملية التحول نحو نظام السوق هو ضرورة الانتقال من نظام السعر الواحد إلى نظام سعر السوق، ولذلك فإن هذه الدول فى حاجة إلى إقامة أسواق وبنية أساسية المؤسسات التى تشكل الأساس

لهذا التحول. كما يتعين على حكومات هذه الدول أن تقوم بخصخصة ممتلكاتها وإقامة مشروعات جديدة تسهم في إعادة حشد الموارد التي تم إستخدامها بشكل غير فعال في الماضي.

كما أنه في ظل النظام الشيوعي لم تكن هناك بطالة، وبالتالي لم يكن هناك داع لإقامة نظام تأمين ضد البطالة. وإذا كانت التحديات التي يفرضها التحول نحو نظام السوق كبيرة، فإن هناك أيضاً الكثير من الفرص تساعد على هذا التحول، حيث أن روسيا دولة غنية بالموارد، كما أن تطبيق نظام الشيوعية في روسيا لفترة استمرت ثلاث أرباع القرن جعل الروس يتمتعون بمستوى عال من التعليم، وخاصة في الجوانب التقنية التي تعد أمراً مهماً لنظام السوق، وعلاوة على ذلك، فإن روسيا كانت أول دولة ترسل رجالاً إلى الفضاء.

ولكن عملية إصلاح الاقتصاد الروسى شهدت عدة أخطاء كانت أولها عند بداية هذه العملية حيث أنه في ظل التحمس نحو الأخذ بنظام السوق تم تحديد أسعار معظم السلع في ليلة وضحاها عام ١٩٩٢، مما أدى إلى

تضخم أدى إلى إلتهاام المدخرات. وكل شخص يقر بأنه في ظل معدلات تضخم عالية يكون من الصعب القيام بعملية تحول ناجحة. هذا ويعد تحرير الاقتصاد وتنشيطه وخصخصته المحاور الثلاثة لاستراتيجية إصلاح جذري لاقتصاد ما وتحويله نحو نظام السوق. غير أن المحورين الأول والثاني (التحرير والتنشيط) قد وضعا عقبات في طريق الثالث. فكما أوضحنا فإن ارتفاع معدلات التضخم إلتهم مدخرات الروس، وبذلك لم يكن هناك أشخاص بالحجم الكافي يملكون أموالاً لشراء المشروعات الحكومية التي يتم خصخصتها.

ولقد كان من المفترض أن تكون الخصخصة هي المرحلة الأولى في عملية إعادة هيكلة الاقتصاد، وألا تكون الخصخصة مجرد تغيير في الملكية، بل تغيير الإدارة أيضاً، وإعادة توجيه وتحويل للإنتاج. وذلك مما كان يتم إبلاغ الشركات بإنتاج ما يريده المستهلكون، كما أن إعادة الهيكلة تتطلب بالطبع وجود استثمارات جديدة في العديد من المجالات التي يفقد فيها العاملون وظائفهم. ولكن هذا النموذج

الإيجابي لإعادة الهيكلة لم يطبق على نحو كبير، وذلك يعود- إلى حد ما- إلى أن الاستراتيجية المطلقة للإصلاح الاقتصادي في روسيا وضعت عقبات تكاد تكون كؤود في طريق الإصلاح.

وهكذا فإن هذه الاستراتيجية لم تؤت ثمارها حيث أن إجمالي الناتج الداخلي في روسيا بعد عام ١٩٨٩ شهد تراجعاً عاماً بعد الآخر.

وتعود جذور الأزمة التي شهدتها الاقتصاد الروسي عام ١٩٩٨ إلى ديونه التقنية وإلى رفع أسعار الفائدة من جانب دول شرق آسيا التي شهدت أزمة عام ١٩٩٧، مما أضاف إلى الاقتصاد الروسي المزيد من الإضطراب على نحو كبير. نتيجة للكساد والركود الذي شهدته هذه الدول الآسيوية - والذي تفاقم بفعل سياسات صندوق النقد الدولي - فإن الطلب على البترول الروسي تقلص. وأدى عدم التوازن بين الطلب والعرض من البترول إلى انخفاض أسعاره بشكل كبير بما يزيد على ٤٠% في الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٧. ولأن البترول هو السلعة الرئيسية

التي تصدرها روسيا وهو مصدر إيرادات الضرائب للحكومة، فإن هذا الانخفاض في أسعار البترول كان له أثر مدمر على الاقتصاد الروسي على نحو يمكن التنبؤ به. ولقد كان تخفيض القيمة الاسمية للعملة الروسية أمراً حتمياً، حيث كان من الواضح أن قيمتها الاسمية تفوق قيمتها الحقيقية بما جعل واردات روسيا تزداد بشكل كبير (نتيجة لانخفاض قيمة عملات دول شرق آسيا التي واجهت الأزمة وبالتالي انخفضت أسعار سلعها) مما جعل المنتجين المحليين يواجهون منافسة عاتية. وتراجعت الإستثمارات في الأنشطة الاقتصادية داخل روسيا مما جعلها تتوقف عن إنتاج حتى السلع الاستهلاكية.

وفي الواقع فإنه عندما وقعت هذه الأزمة في روسيا، فإن صندوق النقد قاد جهود إنقاذ الاقتصاد الروسي فيها، وطلب من البنك الدولي أن يقدم قرضاً بمقدار ٦ بلايين دولار إلى روسيا لإنقاذ اقتصادها يقدر إجمالاً بـ ٢٢٦ بليون دولار ساهم الصندوق فيها بما قيمته ١١٢ بليون دولار، والباقي ساهمت به الحكومة اليابانية.

وعلى الرغم من أن الدراسة التي أجراها البنك الدولي أظهرت أن هذه المنطقة من بين أكثر المناطق فساداً في العالم، وعلى الرغم من أن الغرب يعرف جيداً أن هذه البلايين سوف تنحرف عن وجهتها المستهدفة إلى عائلات وأصدقاء المسؤولين الفاسدين، فإنه يبدو أنه كانت هناك معايير مزدوجة حيث أن دولاً غير مهمة استراتيجياً مثل كينيا حرمت من القروض نتيجة للفساد الموجود فيها، بينما تم الإستمرار في إقراض روسيا على الرغم من أن حجم الفساد فيها أكبر، كما أن تقديرات البنك الدولي قبل تقديم القروض والقائمة على أساس إيرادات ونفقات الحكومة الروسية أظهرت بشدة أن القروض التي سيتم تقديمها عام ١٩٩٨ لن تحقق غرضها، وعلى الرغم من المعارضة القوية من جانب العاملين في البنك إلا أنه تحت الضغط السياسي الكبير الذي مارسه إدارة كلينتون فقد قام البنك بتقديم قروضه إلى روسيا.

وبالفعل - بعد مرور ثلاثة أسابيع على تقديم القروض - أعلنت روسيا من جانب واحد عن التوقف عن سداد الديون وتخفيض

قيمة الروبل الروسي. ولقد عجل هذا الإعلان من الأزمة المالية العالمية عام ١٩٩٨، وارتفعت أسعار الفائدة في الأسواق الصاعدة بشكل أكبر من المستوى الذي كانت قد وصلت إليه في ذروة الأزمة الاقتصادية في شرق آسيا. وأخذ ركود الاقتصاد البرازيلي يتسع، كما واجه أيضاً أزمة في عملته، كما أن الأرجنتين ودول أمريكا اللاتينية الأخرى التي كانت آخذة في السقوط بشكل تدريجي من أزماتها الاقتصادية، قد عاودت مرة أخرى الإقتراب من حافة الهاوية.

وهكذا أخفقت عملية التحول نحو نظام السوق في روسيا ولم تؤت ثمارها المنشودة وارتفع معدل الفقر فيها من ٢% عام ١٩٨٩ إلى ٢٣% عام ١٩٩٨ كما زادت حدة التفاوت بين الطبقات.

عدم العدالة في تطبيق القوانين

التجارة وأخطاء أخرى

إن صندوق النقد الدولي مؤسسة سياسية، فلقد كان الضامن لسداد قروض الاتحاد السوفيتي بقاء يوريس يلتسين في السلطة، وذلك على الرغم من الأساس الضعيف لكافة

المبادئ التي يتعين الاسترشاد بها لتقديم القروض. ولقد ارتبطت سياسات الصندوق في هذه المناطق بشكل حتمي بالتقديرات السياسية لوزارة الخزانة في إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون. ولقد كان المسؤولون في هذه الوزارة قلقون من الخطر الوشيك من الإرتداد إلى الشيوعية.

ولقد تعاملت كل من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي مع الشيوعيين السابقين بازدراء وارتياح باستثناء قلة منهم، وهم الذين أصبحوا حلفاء للغرب. وفي الواقع، فإن هؤلاء الشيوعيين السابقين قد تحولوا إلى ما يعرف بالديمقراطيين الاجتماعيين بأنواعهم المتعددة.

إن مصالح الغرب يتم تحقيقها بشكل أفضل إذا ابتعدت الدول الغربية عن التورط في علاقات مباشرة مع قادة معينين، وعملت هذه الدول على تقديم دعم كبير للعملية الديمقراطية في روسيا، حيث يوجد في روسيا من يعتقد أن فشل السياسات الاقتصادية فيها لم يكن مصادفة بل مخطط له للقضاء على القوة الروسية، وإزالة أي تهديد يمكن أن تشكله للغرب في المستقبل.

ولكن الكاتب ينفي ذلك ويذكر أن المسؤولين في صندوق النقد والولايات المتحدة كانوا يعتقدون أن وجود اقتصاد روسي قوي وحكومة روسية إصلاحية مستقرة في مصلحة كل من الولايات المتحدة والسلام العالمي. غير أن السياسات التي أوصت الولايات المتحدة بتطبيقها ليست لمصلحة الآخرين فقط حيث أنها عكست أيضاً المصالح الاقتصادية الأمريكية التجارية والمالية. فعلى سبيل المثال أيدت الولايات المتحدة تحرير التجارة ولكن عندما تتمكن دولة فقيرة من تصدير سلعة ما إلى الولايات المتحدة، فإنه يتم وضع المصالح الخاصة بحماية المنتجين داخل الولايات المتحدة في المقام الأول. وهناك قوانين تسمح للشركة - التي يعتقد أن منافساً أجنبياً يبيع منتجاً بأقل من تكلفته - أن تطلب من الحكومة فرض تعريفات خاصة لحماية إنتاجها. ويطلق على حالات بيع منتجات بأسعار أقل من التكلفة بأنها إغراق، وعلى الرسوم التي تفرض عليها بأنها رسوم الإغراق. غير أن الإدارة الأمريكية تقرر تكلفة المنتجات استناداً إلى أساس ضعيف وبطرق يصعب فهمها.

ونتيجة لتراجع استخدام الألومنيوم الروسى فى الطائرات العسكرية. لكن وزارة التجارة الأمريكية قارنت تكلفة الألومنيوم الروسى استناداً على المعلومات المتاحة لديها والتي قدمتها الشركات الأمريكية التي تعمل على القضاء على أى منافسة أجنبية.

ولم تكن قضية الألومنيوم هى الأولى والأخيرة التي تتغلب فيها المصالح الخاصة للولايات المتحدة على الأهداف العالمية والمحلية المنشودة فى تحقيق النجاح لعملية الانتقال نحو نظام السوق الحر فى روسيا والدول الشيوعية السابقة، فلقد اتهم منتجور اليورانيوم الأمريكيين **نظر ائهم** الروس بأنهم يغرقون السوق الأمريكى باليورانيوم مما أعاق صادرات روسيا من اليورانيوم إلى الولايات المتحدة. تلك الصادرات التي كانت يمكن أن توفر السيولة المطلوبة للاقتصاد الروسى.

لقد خرجت روسيا من هذه الوقائع ومن الانهيار الاقتصادى الذى شهدته فى ظل تطبيق اقتصاد السوق بدروس كثيرة، فلقد أبلغ صندوق النقد والولايات المتحدة الروس بأن تحرير التجارة أمر ضرورى لنجاح

ويعتقد معظم الاقتصاديين أن رسوم الإغراق هى ببساطة فرض إجراءات حمائية بشكل واضح، كما يتساءلون: لماذا تقوم شركة تتمتع بالرشادة ببيع سلع أقل من تكلفتها؟ وهذا الخليط من أصحاب المصالح (أصحاب أعمال وعمال) يستخدمون العديد من قوانين التجارة والتي يتم الإشارة إليها رسمياً فى الولايات المتحدة على أنها قوانين لتحديد أسعار المعاملات التجارية، ولكن هذه القوانين توصف خارج الولايات المتحدة بأنها قوانين غير عادلة لتحديد أسعار المعاملات التجارية لبناء حواجز شائكة ضد الواردات. وهناك أمثلة على ذلك مثل إتهام منتجى الألومنيوم فى الولايات المتحدة وروسيا بإغراق السوق الأمريكى بالألومنيوم نظراً لانخفاض سعر الألومنيوم الروسى وذلك فى أوائل عام ١٩٩٤. غير أن أى تحليل اقتصادى لهذا الموقف يظهر بوضوح أن روسيا لم تمارس عمليات إغراق حيث إنها كانت تباع الألومنيوم بالسعر العالمى والذى شهد انخفاضاً نتيجة لتراجع الطلب العالمى على الألومنيوم نظراً لتراجع النمو الاقتصادى،

النموذج الأفضل في اقتصاد السوق

بينما تزايدت بشكل واضح الاخفاقات التي منيت بها استراتيجيات الإصلاح الجذري للاقتصاد في روسيا ودول أخرى، فإن هؤلاء المسؤولين عن وضعها (في الغرب) زعموا أنهم لم يكن لديهم خيارات بديلة عنها، ولكن في الواقع توجد استراتيجيات بديلة متاحة.

فالتدرج في تطبيق عملية الخصخصة يسمح بحدوث إعادة الهيكلة قبل هذه العملية، كما أن الشركات الكبيرة يمكن إعادة تنظيمها وتقسيمها إلى وحدات أصغر، وهكذا فإن قطاعاً جديداً نابضاً بالحياة من المشروعات الصغيرة سيظهر يقوده مديرون صغار مستعدون للاستثمار من أجل مستقبلهم.

وعلى هذا النحو فإن الاقتصاد الصيني شهد نجاحاً عبر العقد الماضي في مواجهة ملحوظة أمام الإخفاق الروسي. هذا وقد بدأت الإصلاحات في الاقتصاد الصيني في مجال الزراعة وذلك بالتحول من نظام الإنتاج الجماعي إلى نظام المسؤولية الفردية، مما يعد خصخصة جزئية وذلك على نحو فعال. حيث أن ذلك النظام لم يكن

اقتصاد السوق غير أنهم عندما حاولوا تصدير اليورانيوم والألومنيوم إلى الولايات المتحدة وجدوا الباب مغلقاً.

وهكذا فإن الولايات المتحدة نجحت في تجربتها الاقتصادية بشكل واضح دون تحرير التجارة، بل إنها رفعت شعار "التجارة أمر جيد ولكن الواردات أمر سيئ". كما تم إبلاغ الروس أن المنافسة أمر حيوي، غير أن الإدارة الأمريكية أعطت حقوق الاحتكار في توريد اليورانيوم المخصص إلى المنتخبين الأمريكيين. كما تم إبلاغ الروس بضرورة تطبيق الخصخصة بشكل سريع وأمين، غير أن تطبيقها في الولايات المتحدة استغرق سنين.

ولذلك فإنه عندما لا تحظى دعوات الغرب وتبشيرهم بالرخاء في ظل اقتصاد السوق بالقبول بشكل جدي، فإنه يتعين علينا أن ندرك الأسباب، والتي لا تتعلق فقط بالأضرار والمظالم السابقة مثل المعاهدات التجارية غير العادلة، ولكنها تتعلق أيضاً بما نفعله اليوم. فالآخرون لا ينظرون فقط إلى مانقوله ولكن أيضاً إلى مانفعله. وبالتالي فإن الصورة لن تكون جميلة على الدوام.

مجموعات، لتصبح الصين أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية بين الأسواق الصاعدة، وجاء ترتيبها الثامن على مستوى العالم. وفي نهاية العقد الماضي كان ترتيبها أعلى من هذا الترتيب، كما أنها بدأت في إقامة البنية التحتية للمؤسسات من قبيل سندات فعالة وقواعد البنوك وشبكات للأمان الاجتماعي والتي تم تطبيقها بالفعل، كما تم استحداث وظائف جديدة، وفي نفس الوقت بدأ تنفيذ مهمة إعادة هيكلة المشروعات التي كانت تمتلكها الدولة فيما سبق، وتخفيض حجمها، وكذلك حجم الجهاز الإداري للدولة في الصين. وهكذا **تمكنت** الصين من إيجاد المنافسة داخل سوقها، كما أقامت مشاريع جديدة واستحدثت وظائف وذلك قبل القيام بالخصخصة وإعادة هيكلة المشروعات الموجودة. ذلك أن الصين كانت تعتقد بضرورة الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. وعلى ذلك يبدو أن الصين المقبلة على الدخول في اقتصاديات السوق كانت أكثر حساسية للتأثيرات المحركة لكل قرار من قرارات سياستها الاقتصادية وذلك كما كان عليه حال صندوق النقد الدولي.

مخصصة كاملة، فالأفراد لا يمكن أن يشتروا الأرض ويبيعونها بحرية، غير أن المكاسب المتحققة في الإنتاجية أظهرت الحجم الكبير من المكاسب التي يمكن تحقيقها حتى من إصلاحات محددة وجزئية. ولقد كان هذا انجازاً ضخماً تحقق في بضع سنين وشمل المئات من ملايين العمال. لكن ذلك تم بطريقة تحدث تأييداً واسع الانتشار، فتجربة النجاح في إقليم يتبعها تجارب في أقاليم أخرى، تحقق نفس النجاح. وهناك دليل قوي جداً على أن الحكومة المركزية لم تلجأ إلى فرض هذا التغيير بالقوة، أي أن التغيير شهد قبولاً اختيارياً من الأفراد. والأهم من كل ذلك هو أن النهج الصيني تجنب الوقوع في شرك التضخم الشديد. وفي هذه الأثناء شرعت الصين في عملية التدمير الإبداعي وهو إزالة الاقتصاد القديم من خلال إقامة نظام آخر جديد. وهكذا ظهرت الملايين من المشروعات الجديدة. وفي نفس الوقت دعت الحكومة الصينية المستثمرين الأجانب إلى المساهمة في المشروعات التجارية المشتركة. وبالفعل قدمت الاستثمارات الأجنبية إلى الصين في

ولقد كانت المشروعات العامة في القرى والمناطق المختلفة بالصين عنصراً محورياً في السنوات الأولى من تجربة الصين في التحول نحو اقتصاديات السوق. ولقد كان صندوق النقد يعتقد أنه بسبب هذه المشروعات العامة فإن هذه السنوات الأولى من تجربة الصين لن تشهد نجاحاً، ولكن الصندوق كان على خطأ، حيث أن هذه المشروعات حلت المشاكل السياسية لعملية التغيير، وشي المشاكل التي لم يلتفت إليها الصندوق على نحو معقول. وعلى الرغم من أنه لم تكن هناك ديمقراطية في الصين إلا أنه كانت توجد مساءلة، كما تم إقامة صناعات جديدة في المناطق الريفية مما أسهم في التقليل من الاضطرابات الاجتماعية التي تصاحب عملية التصنيع. إن الصين أقامت الأساس لاقتصاد جديد على المؤسسات التي كانت قائمة بالفعل وحافظت ودعمت رؤوس الأموال المخصصة لأغراض اجتماعية في الوقت الذي تآكلت فيه هذه الأموال في روسيا. وهكذا كانت النتائج المتحققة في الصين على عكس ما توقع صندوق النقد.

أما بالنسبة لروسيا فإنها شهدت تراجعاً في إنتاجها عام ١٩٩٨ بنسبة ٤٠%، ولقد كان لسياسات الصندوق دور كبير في حدوث هذا التراجع. لذلك فإن تحقيق نمو في إنتاجها لن ينجح إلا إذا وفرت روسيا بيئة ملائمة للاستثمار، وهذا يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات على كافة المستويات الحكومية. ويتعين على روسيا أن تعمل على تحصيل الضرائب وأن تنذر الشركات بأنه في حالة عدم دفع الضرائب فإنه سيتم مصادرة أملاكها. وإذا دفعت الشركات الضرائب المستحقة عليها فإنه سيتوافر لدى الحكومة الروسية الموارد للتغلب على مشاكلها الدائمة.

وروسيا تفتقد إلى وجود ديمقراطية حقيقية، ويتعين أن يخضع قادة روسيا للمحاسبة عن الواقع الذي تعيشه روسيا. ولقد إترف مسئولون روس أنهم ضللوا صندوق النقد. لقد شعروا أنهم مضطرون لذلك للحصول على الأموال المطلوبة. وصندوق النقد استسلم للتضليل لأنه أراد أن يستمر في الإقراض، ولأنه فضل أن يعتقد أنه يعيد تشكيل روسيا. كما كان لنا تأثير ما

ويرى الكاتب أن الصندوق قد أخفق في مهمته وأن إخفاقاته لم تأت نتيجة المصادفة ولكنها نتيجة للطريقة التي كان يدير بها مهمته.

منذ سنوات عديدة كان للرئيس السابق لشركة "جنرال موتورز" ووزير الدفاع الأمريكي وقتها قول مشهور وهو "أنه ما يكون لصالح جنرال موتورز فهو في صالح الدولة (الولايات المتحدة)" ولقد أصبح هذا القول هو رمز للرؤية الخاصة للرأسمالية الأمريكية. ويبدو غالباً أن صندوق النقد له رؤية مماثلة وهي: أن ما يراه مجتمع المال أنه في صالح الاقتصاد العالمي فهو كذلك، ويتعين القيام به. وقد يكون هذا حقيقياً في بعض الحالات ولكنه في العديد منها ليس كذلك.

ومنذ ثلاثين عاماً فإن الاقتصاد العالمي شهد تحولاً نحو نظام مرن لأسعار الصرف. وكانت هناك نظرية مترابطة وراء هذا (التحول) وهي أن أسعار الصرف مثل أسعار أشياء أخرى يجب أن تتحدد وفقاً لقوى السوق، وأن محاولات الحكومة

على سير الأحداث في هذه الدولة، لقد قدمنا تأييدنا إلى من كانوا في السلطة. ولكن بعض هؤلاء القادة الروس أصبحوا غير أكفاء للقيام بمهامهم، بينما أصبح آخرون منهم فاسدين. واليوم فقط بدأت روسيا في محاسبة قادتها عن قراراتهم.

الأجندة الأخرى لصندوق النقد الدولي

إن إخفاق جهود الصندوق في تحقيق نجاح خلال الثمانينات والتسعينات قد أثار تساؤلات حرجة حول الطريقة التي يرى الصندوق بها عملية العولمة من حيث أهدافها، والطريقة التي يسعى بها إلى تحقيق هذه الأهداف كجزء من دوره ومهمته.

ويعتقد الصندوق أنه يقوم بالمهام الموكلة إليه، وهي تعزيز الاستقرار العالمي ومساعدة الدول النامية في التحول نحو السوق ليس فقط لتحقيق استقرار بل أيضاً لتحقيق نمو إقتصادي. وحتى وقت قريب كان لا يزال الصندوق يناقش ما إذا كان يتعين عليه الاهتمام بقضايا الفقر الذي يعد من مسئولية البنك الدولي، غير أن الصندوق الآن اضطلع بالقيام بذلك على نحو واسع.

هذه الأموال؟ لقد ذهبت إلى جيوب المضاربين.

كما أن خبراء صندوق النقد الدولي كانوا قلقين من عجز موازين المدفوعات ذلك أنها طبقاً لتقديراتهم فإن هذا العجز يعد إشارة مؤكدة لمشكلة. ولكن هؤلاء الخبراء أثناء إنقاذهم لهذا العجز لم يلتفتوا - إلى حد كبير - إلى الأغراض التي تم فيها استخدام هذه الأموال المنفقة المؤدية إلى العجز. ويجب الإقرار بأنه إذا قامت دولة ما باستيراد سلع وخدمات أكبر مما تصدره فإن هذا معناه أن دولة أخرى يجب أن تصدر أكثر مما تستورد. وهذا يعني أيضاً أنه لو أصرت كل من الصين واليابان على تحقيق فائض تجارى فإنه يجب أن يكون هناك عجز لدى دول أخرى.

ولكن حدوث عجز كبير فى الميزان التجارى يمكن أن يشكل مشكلة عندما تلجأ الدولة التى بها عجز إلى الاقتراض عاماً بعد آخر، وبالتالي عندما يتوقف المقرضون عن الإقراض فإنه يمكن أن يوقع الدولة التى بها عجز فى أزمة، أما إذا تم الاتفاق على شراء سلع من الخارج بأكثر مما تحصل

التدخل فى تحديد أسعار الصرف لن يكون أكثر نجاحاً من محاولة التدخل فى أسعار الأشياء الأخرى (سلع وخدمات) بيد أن الصندوق تبنى مؤخراً التدخل بقوة. وتم إنفاق البلايين من الدولارات لمساندة أسعار الصرف فى البرازيل وروسيا. وقد برر الصندوق هذا التدخل على أساس أنه فى بعض الأحيان تقوم الأسواق بتقديم أداء يثير التشاؤم إلى حد كبير، وحينئذ يمكن أن تسهم الأجهزة الاقتصادية الدولية فى تحقيق الاستقرار للسوق. وفى الواقع فإن صندوق النقد لم يقدم أبداً تفسيراً مقبولاً بالنسبة للأسباب التى تجعل التدخل الشديد فى السوق أمراً مرغوباً فى سوق معين، والأسباب التى تجعل من هذا التدخل أمراً غير مرغوب فى أسواق أخرى. ذلك أن السبب وراء زيادة أرباح المضاربين فى الأموال التى تضخمها الحكومات فى الأسواق والتى تكون بدعم من صندوق النقد الدولي. فعلى سبيل المثال عندما أنفقت الحكومة ٥٠ بليون دولار للحفاظ على بقاء أسعار الصرف فى مستويات أعلى من قيمتها الحقيقية فى أواخر عام ١٩٩٨، فأين ذهبت

عليه الدولة من بيع سلعها. ورفضت الدول الأخرى تمويل وسد هذه الفجوة، فإن الدولة المعنية ستضطر إلى أن تقوم بإصلاح ميزانها التجاري بشكل سريع. وفي بعض الحالات يمكن أن يتم الإصلاح بهذه الانسيابية. غير أن الدولة ستواجه مشاكل أكبر إذا ما حصلت على قروض قصيرة الأجل حيث أنه سرعان ما يقوم الدائنون بمطالبة الدولة بالسداد.

وعندما تعجز الدولة عن السداد فإنها ستعلن إفلاسها، ولكن الطريقة التي يتعامل بها الصندوق مع هذه الحالات من الإفلاس لا تتسم بالترابط والإنسجام بين عناصرها.

بالنسبة لإقتصديات السوق فإنه إذا قام المقرض بتقديم قرض يتسم بمخاطر عدم سداه فإنه يتحمل هذه العواقب. وقد تعلن الدولة المقترضة إفلاسها ولكن الدول لديها قوانين بشأن مايتعين القيام به تجاه هذه الحالة. وهذا هو حال اقتصاد السوق، ولكن صندوق النقد بدلا من ذلك قامت بramer بشكل متكرر بتقديم أموال للحكومات لسداد ديونها لدى الدائنين الغربيين وهذا يضعف الحافز لضمان أن يكون المقرضون قادرين

على السداد، الأمر الذي يعد بدوره مشكلة شائنة تمثل خطراً أخلاقياً وهي معروفة في صناعة التأمين. فوجود تأمين ضد المخاطر يقلل من حافز الالتزام بالحرص، ولكن الضامن وقت حدوث الأزمة يكون مثل التأمين غير الملزم بالسداد. ونتيجة لتزايد فشل الصندوق بشكل واضح فإنه أخذ يسعى إلى تبني استراتيجيات جديدة ولكن إفتقادها للترابط جعل فرص نجاحها ضئيلة بشكل مؤكد. فقد أدى الإنتقاد الشديد لإستراتيجية الصندوق كضامن لقروض الدول المقترضة إلى أن يسعى إلى استراتيجيات تعرف بالضامن الداخلي، أي ضرورة أن تكون المشاركة كبيرة من جانب مقرضى القطاع الخاص. ولم تكن هناك مفاجأة من أن هذه الاستراتيجية لم تطبق في بدايتها على دول كثيرة مثل البرازيل، بل طبقت على دول ضعيفة مثل الإكوادور ورومانيا، وهي الدول الضعيفة وغير القادرة على الوقوف في وجه صندوق النقد. بيد أن هذه الاستراتيجية سرعان ما أصبحت تمثل مشكلة صعبة في مفهومها، كما أنها تواجه خلافا في تنفيذها. فبالنسبة لرومانيا فإن

المقرضين الجدد رفضوا تقديم أية قروض إلا في حالة الحصول على فائدة تناسب المخاطر التي قد يواجهونها عند السداد. ولذلك قام الصندوق بتقديم قروضه على الرغم من أن القطاع الخاص لم يقدم ما كان يصر عليه الصندوق خشية انكشاف إخفاق هذه الإستراتيجية الجديدة للصندوق.

وفي ظل الإدراك المتزايد لإخفاق الصندوق والمطالبة المتزايدة بتقليل مجال سلطاته، اقترح النائب الأول لمدير الصندوق "ستانلي فيشر" في عام ١٩٩٩ توسيع دور الصندوق بجعله المقرض كملجأ أخير، وذلك مع العلم بأن الصندوق قد أخفق في تحسين استخدام سلطاته، ولذلك كان هذا الاقتراح يتسم بالوقاحة التامة. وهذا الاقتراح في الأساس يحاكي ما يحدث داخل الدولة عندما يقوم البنك المركزي بدور الملاذ الأخير ويقرض البنوك القدرة على الوفاء وليس التي على وشك التصفية. وسيقوم صندوق النقد الدولي بنفس الدور بالنسبة للدول، ولكن لو كان لدى البنك رؤية متكاملة لنظام سوق المال لسارع باستبعاد الفكرة؛ ذلك أنه في ظل نظرية السوق الجيد

فإن أي مشروع يكون قادراً على الوفاء بديونه وبذلك يمكن الاقتراض من السوق نفسه.

إن واقع افتقاد التكامل في رؤى الصندوق قد أدى إلى تعدد المشكلات، وقد لا يعد مفاجأة ولكن السؤال هو: لماذا هذا الافتقاد في التماسك والتكامل في الرؤى؟، ولماذا يصر الصندوق على ذلك في حالة تلو الأخرى حتى بعد أن أصبحت المشاكل واضحة؟، إن جزءاً من تفسير وحل هذا السؤال هو أن المشاكل التي يضطر الصندوق إلى مواجهتها تكون صعبة، وأن العالم معقد والعاملون في الصندوق هم رجال عمليون يكافحون من أجل اتخاذ قرارات صعبة في وقت سريع، وذلك عكس الأكاديميين الذين يجاهدون بهدوء لتحقيق التكامل والتناسق الفكري.

ولكن الكاتب يعتقد أن السبب الرئيسي وراء هذا الإصرار من جانب الصندوق هو أنه لا يعمل على تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها فحسب.. وهي تعزيز الاستقرار العالمي وضمان تكفك الأموال للدول التي تواجه تهديداً بوقوعها في دائرة

وهو الابتعاد عن العولمة، ولكن ذلك أمر لا يمكن حدوثه وغير مرغوب فيه.

ويعتقد الكاتب أنه يمكن إعادة صياغة وتوجيه العولمة لتحقيق مميزاتها المحتملة، كما يعتقد أن المؤسسات الاقتصادية الدولية يمكن إعادة هيكلتها هي الأخرى بالطرق التي من شأنها أن تسهم في ضمان تحقيق هذه المميزات. ولكي ندرك الطريقة التي يتعين بها إعادة هيكلة هذه المؤسسات، فنحن في حاجة إلى أن نفهم بشكل أفضل لماذا أخفقت هذه المؤسسات؟ كما أن التحدي الأكبر ليس فقط في هذه المؤسسات ذاتها بل في أهدافها نحو الاهتمام بالبيئة وضمن أن يكون للفقراء تأثير في القرارات التي تتخذ والتي تؤثر بدورها عليهم، ونحو تعزيز الديمقراطية وحرية التجارة، فهذه الأمور كلها ضرورية إذا ما أردنا تحقيق المنافع المحتملة من العولمة.

إن العالم معقد، فكل فئة تركز على جزء من الواقع يؤثر عليها بشكل أكبر. فالعمال مهتمون بوظائفهم والمرتبات التي يتقاضونها، ورجال الأعمال مهتمون بأسعار

الكساد، بل إن الصندوق يعمل أيضاً على تحقيق مصالح المؤسسات المالية، الأمر الذي يعنى أن أهداف الصندوق غالباً ما يتعارض بعضها مع البعض الآخر. ولكن الصندوق لم يرغب أبداً في الإضرار بالدول الفقيرة، كما أنه كان يعتقد أن السياسات التي تبني تطبيقها في هذه الدول سوف تفيدهم بالفعل. غير أنه كانت هناك استراتيجيات بديلة عن استراتيجيات الصندوق (كما شاهدنا سابقاً في تجارب الدول التي لم تطبق سياسات الصندوق مثل الصين) وكان من الأجدر بالصندوق أن يتبنى تطبيق هذه الاستراتيجيات البديلة في الدول النامية.

طريق المسـقبل

إن العولمة لا تعمل اليوم لصالح العديد من فقراء العالم ولا لصالح استقرار الاقتصاد العالمي. ولقد تم إدارة عمليات الانتقال من الشيوعية إلى اقتصاد السوق بشكل سيء جداً في مختلف الدول باستثناء الصين وفيتنام وبعض دول أوروبا الشرقية. ولذلك زادت معدلات الفقر وانخفضت الدخول. وبالنسبة للبعض، فالأمر سهل

ففى السويد تضطلع الحكومة بالقيام بمسؤوليات أكبر لتعزيز الرفاهية الاجتماعية، كما تواصل تقديم تأمينات ضد البطالة وخدمات صحية عامة بشكل أفضل مما فى الولايات المتحدة . غير أنه بالنسبة للعديد من الأمريكيين، وليس كلهم، فإن النموذج الأمريكى يعمل بشكل جيد ، أما بالنسبة للسويديين فإنهم يرفضون النموذج الأمريكى ويعتقدون أن نموذجهم يخدمهم بشكل جيد .

وبالنسبة للأسويين فإن هناك العديد من النماذج التى تعمل بشكل جيد . وهذا أمر حقيقى بالنسبة لماليزيا وكوريا والصين .

وكما تم إيضاحه فإنه لا يمكن الرجوع عن العولمة فهى باقية . والمهم هو كيف يمكننا أن نجعلها تعمل بمهارة، وإذا كان لها أن تعمل فإنه يجب أن يكون هناك مؤسسات عامة عالمية تساعد فى وضع قوانينها. وهذه المؤسسات الدولية يتعين - بالطبع - أن تركز على قضايا يكون العمل الجماعى فيها على مستوى العالم أمراً مرغوباً فيه أو ضرورياً، وذلك أنه لا يمكن التعويل على نظام اقتصاد

الفائدة التى سيحصلون عليها. وسعر الفائدة العالى فى صالح الدائن بشرط أن يسدد له القرض ، أما العمال فإنهم يعتبرون أسعار الفائدة العالية تسبب حدوث تباطؤ اقتصادى مما تعنى حدوث بطالة لهم ، ومن ثم يشكل ارتفاع أسعار الفائدة الخطر الأكبر على العمال . غير أن الخطر الأكبر لرجال المال هو التضخم الذى يعنى مثلاً أن الدولار الذى سيعود إليه سوف تنخفض قيمته .

وسمع انهيار الكتلة الشيوعية ، وسيادة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمى ، أصبح نموذج اقتصاد السوق هو السائد . غير أنه لا يوجد نموذج واحد فقط لاقتصاد السوق، بل إن هناك خلاقات جادة بين الرؤية اليابانية لنظام اقتصاد السوق وبين الرؤية الأمريكية والسويدية والألمانية . كما أن هناك عدة دول ، دخل الفرد فيها مقارب لنظيره فى الولايات المتحدة ، غير أن معدلات التفاوت فى الدخل ومعدلات الفقر فى هذه الدول أقل ، كما أن مستوى الصحة والجوانب الأخرى من مستويات المعيشة فى هذه أعلى كما فى الولايات المتحدة .

إدارة المؤسسات العالمية مما يتطلب إحداث تغيير في نظام حقوق التصويت في صندوق النقد والبنك الدوليين وتغييرات في جميع المؤسسات الاقتصادية الدولية لضمان ألا يكون لوزراء التجارة فحسب أصوات في منظمة التجارة العالمية، وكذلك بالنسبة لوزراء المالية والخزانة في الصندوق والبنك الدوليين . كما أن هذه التغييرات ليست سهلة الحدوث، فمن غير المتوقع أن تتنازل الولايات عن حقها في الفيتو في صندوق النقد، وكذلك فإنه من غير المحتمل أن تتنازل الدول الصناعية عن أصواتها لتمكن الدول النامية من أن تزيد عدد أصواتها في المؤسسات الاقتصادية الدولية . كما يؤكد الكاتب على أن أهم طريق لضمان أن تكون هذه المؤسسات الدولية أكثر استجابة للفقراء والحاجات الاجتماعية وللبيئة وللمخاوف السياسية والاجتماعية هو زيادة الانفتاح والشفافية. ذلك أن المفاوضات التي تتم داخل منظمة التجارة العالمية وتؤدي إلى حدوث اتفاقات، هذه المفاوضات يتم إجراؤها من وراء أبواب مغلقة، كما أن

السوق في إنتاج السلع والخدمات التي تعتبر بشكل أساسي عامة مثل الدفاع . كما أنه في مجالات أخرى أخفق نظام السوق في أن يعمل فيها، فالحكومات تقدم قروضاً لطلبة العلم مثلاً لأن نظام السوق فيها قصر عن تمويل الاستثمارات في رأس المال البشري. ولأسباب متعددة، فإنه - غالباً - لا يوجد هناك تنظيم ذاتي حيث تكون هناك انتعاشات وأزمات، لذلك فإن الحكومات تلعب دوراً هاماً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي .

كما أن هناك مجالات متعددة للعمل الجماعي على المستوى العالمي مثل قضايا البيئة والصحة العالمية (مثل الاهتمام بالغلاف الجوي والمحيطات ومقاومة انتشار الأمراض سريعة العدوى مثل الإيدز). والعولمة تزيد من مساحة الاعتماد المتبادل بين دول العالم بعضها على بعض، كما يمكن لها أن تزيد من الحاجة إلى العمل الجماعي على المستوى العالمي ومن أهمية السلع العامة العالمية.

إن التغيير الأكثر أهمية وإلحاحاً لجعل العولمة تعمل بالطريقة المثلى هو التغيير في

مداولات المحلفين التي تحكم بشأن ما إذا كان هناك انتهاك لاتفاقيات المنظمة أم لا ، تتم في السر أيضاً.

وفي أعقاب أزمة شرق آسيا وإخفاق سياسات صندوق النقد الدولي في إدارتها ، كان هناك إجماع عام على أن هناك شيء ما يتعين القيام به لجعل الاقتصاد العالمي أكثر استقراراً. غير أن العديد من المسؤولين في وزارة الخزانة الأمريكية والصندوق شعروا بأن المطلوب فقط هو القيام بإصلاحات صغيرة ولتعويض انتقاصهم لحجم التغييرات المطلوبة ، فقد وضعوا عنواناً ضحماً لمبادراتهم للإصلاح وهو " إصلاح النظام المالي العالمي " ، ولقد كان الهدف من وراء هذه العبارة هو الإشارة إلى تغيير كبير في قواعد اللعبة بما يحول دون وقوع أزمة أخرى .

غير أن هؤلاء المسؤولين في صندوق النقد فعلوا كل ما في وسعهم لتقليص حدود هذه الإصلاحات باستثناء الحد الذي سيؤدي إلى زيادة السلطات والأموال إلى الصندوق وزيادة الالتزامات على الأسواق الصاعدة

مثل التوافق مع المعايير الجديدة التي وضعتها الدول الصناعية المتقدمة .

لقد استغرق الإقرار بالمشكلات القائمة في النظام المالي العالمي وقتاً طويلاً ، إلا أن إصلاح هذا النظام قد بدأ لتوه . ويؤكد الكاتب هنا على أن هناك إصلاحات رئيسية ضرورية من بينها (حسب تصوره) ما يلي:

- ١ - الإقرار بأخطار تحرير أسواق المال وتدفقات الأموال قصيرة الأجل ، وضرورة أن توجه المنظمات المالية الدولية جهودها نحو جعل هذه الآليات الخاصة باقتصاد السوق لتعمل بشكل أفضل.

- ٢ - إصلاح حالات إشهار إفلاس الدول ومواجهة مشكلات عدم وفاء المقترضين بسداد ديونهم من خلال آليات عملية إشهار الإفلاس .

- ٣ - تقليل الاعتماد على الضامنين لسداد الديون .
- ٤ - تطوير نظم وقواعد البنوك سواء في وضعها أو في تنفيذها.
- ٥ - تطوير إدارة المخاطر.

- ٦ - تطوير شبكات الأمان الاجتماعي .
- ٧ - الارتقاء بمستويات التفاعل مع الأزمة.

كما أنه يفضل إجراء تغييرات أخرى حيث إن إرغام الصندوق على الكشف عن الآثار المتوقع حدوثها من جراء برامج من فقر وبطالة من شأنه أن يلفت انتباهه نحو هذه الأبعاد . ويتعين على الدول أن تعرف العواقب المحتملة حدوثها لما يقدمه الصندوق من نصائح. وهناك أسئلة يمكن طرحها وهي: هل يوجد هناك خطأ يحدث بصفة منتظمة مع تطبيق نماذج الصندوق ؟ أو هل يعمل الصندوق بشكل متعمد على صنع سياسات خاطئة ؟

كما شهد البنك الدولي إصلاحات تضمنت إجراء تغييرات في فلسفته في ثلاثة مجالات وهي التنمية والمساعدات والعلاقات بين البنك والدول النامية .

غير أن الطريقة التي تقدم بها المساعدات غالباً ما تتم بطريقة تضع العقبات في طريق عمليات التحول الفعالة نحو اقتصاديات السوق ، حيث يتم فرض شروط لا حصر لها غالباً ما يكون لبعضها صبغة سياسية وذلك للحصول على المساعدات، وهذه الشروط لم تؤد إلى تبنى سياسات أفضل لتحقيق نمو أسرع ونتائج

أفضل، كما أن هذه الدول التي تعتقد أن هذه الإصلاحات تفرض عليها أصبحت لا تشعر حقاً بأنها تشارك في ثمارها وأنها ملتزمة بتنفيذ هذه الإصلاحات، غير أن هذه المشاركة أمر ضروري إذا ما أردنا حقاً تحقيق تغيير اجتماعي. وما هو أسوأ هو أن هذه الشروط قوضت المسيرة الديمقراطية في هذه الدول، كما أن فرض عشرات الشروط على هذه الدول النامية جعل من الصعب عليها التركيز على العديد من الأولويات لها . وبينما توجد محاولة داخل البنك الدولي لإصلاح نظام الشروط ، فإن المناقشات تتزايد أيضاً بشأن هذا الإصلاح . فقد دفع البعض بضرورة استبدال قيود البنك بنظام آخر يراعى إتاحة فرصة الاختيار، أي تقديم المساعدات للدول بالاستناد إلى ما حققته بشكل مثبت في مسيرتها، والسماح لها بأن تختار لنفسها الاستراتيجيات التي تتبناها لتحقيق التنمية .

كما أن الدول النامية لا تطالب فقط بتعديل الطريقة التي تحصل بها على المساعدات بما يسهم في تحقيق التنمية، ولكن أيضاً بتقديم المزيد من المساعدات لها،

كما أن الانتباه تركّز مؤخراً على إعفاء الدول النامية من ديونها ، فبدون هذه الإعفاءات لن تتمكن هذه الدول ببساطة من تحقيق أى نمو اقتصادى ، ذلك أن الكثير من صادراتها الحالية تذهب إلى الدول المتقدمة لسداد الديون المستحقة لها. لقد بدأت الاحتجاجات العالمية ضد العولمة أثناء اجتماعات منظمة التجارة العالمية فى سياتل بالولايات المتحدة لأن هذه المنظمة مثلت أوضح رمز على التفاوت بين دول العالم وتلجى خداع الدول الصناعية المتقدمة. إذ بينما نصحت هذه الدول المتقدمة الدول النامية بفتح أسواقها لمنتجات الدول الصناعية بل وأرغمتها على القيام بذلك ، فإن الدول المتقدمة أبقت على أسواقها مغلقة أمام منتجات الدول النامية . وكذلك بينما نصحت الدول المتقدمة الدول النامية بضرورة عدم تقديم دعم لصناعاتها ، أخذت هذه الدول تقدم الدعم لصناعاتها . لذلك فإن إصلاح منظمة التجارة العالمية سيطلب

المزيد من التقارير حول أجندة أكثر توازناً للتجارة العالمية وأكثر توازناً فى مراعاة مصالح الدول النامية.

غير أن إصلاح الاختلالات الحالية لا يتطلب أن ينتظر العالم حتى يتم الانتهاء من جولة جديدة من المفاوضات التجارية، بل إن عدالة النظام الاقتصادى الدولى تتطلب أن تتخذ الدول المتقدمة إجراءات لفتح أسواقها لعلاقات تجارية عادلة ومتوازنة مع الدول النامية بدون اللجوء إلى طاولة المفاوضات أو العمل على انتزاع تنازلات فى مقابل القيام بذلك .

وفى النهاية يذكر الكاتب أن الإصلاحات التى أكد على ضرورة إجرائها من شأنها أن تسهم فى جعل العولمة أكثر عدالة وأكثر فعالية فى رفع مستويات المعيشة وخاصة للفقراء فى العالم، أى تتجه العولمة نحو أن يكون لها طابع أكثر إنسانية.

إعداد / أحمد الدقن